



المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

مجلة معها الخطوط العربية

الجزء الثاني

المجلد السادس والعشرون

المحرم ١٤٠١ هـ

نوفمبر (تشرين ثان) ١٩٨٠ م

الأقوال القلبيّة
في حكمه النقل من الكتب القديمة
لأبي الحسن البقاعي

تحقيق
الدكتور محمد مرسي الخولي

1880
1881
1882
1883
1884
1885
1886
1887
1888
1889
1890

1891
1892
1893
1894
1895
1896
1897
1898
1899
1900

تمهيد

البقاعي هو إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط - بضم الراء وتخفيف الباء - ابن علي بن أبي بكر البقاعي ، أبو الحسن برهان الدين ، أصله من البقاع في لبنان ، وسكن دمشق ورحل إلى بيت المقدس والقاهرة ، وكان مؤرخاً أديباً ، له كثير من المؤلفات في فنون متعددة ، ولكن معظمها ما يزال مخطوطاً ومن بينها تفسيره الكبير المسمى «بنظم الدرر في تناسب الآي والسور» (١) في سبع مجلدات ، وقد امتدحه كثير من علماء عصره ، كما أن له : « عنوان الزمان في تراجم الشيوخ والأقران » (٢) في أربع مجلدات ، اختصره في كتاب سماه « عنوان العنوان » ، وله : « أشواق الأشواق » اختصر به مصارع العشاق للسراج الوراق ، « والباحة في علمي الحساب والمساحة » ، و« بذل النصيح والشفقة للتعريف بصحبة ورقة » ، « والإعلام بسنن الهجرة إلى الشام » وله ديوان شعر ، الأول قاله في مناسبات متعددة وسماه « إشعار الواعي بأشعار البقاعي » ، والثاني في مدح الرسول صلوات الله عليه وسماه « جواهر البحار في نظم سيرة المختار » ، وأتمه في رشيد من بلاد مصر في صفر سنة ٨٤٨ هـ ، وكل هذه الكتب ما يزال مخطوطاً ، مع أن الكثير منها جدير بالتحقيق والنشر ، وقد توفي البقاعي عام ٨٨٥ هـ بدمشق ، رحمه الله .

وهذا الكتاب الصغير الذي بين أيدينا « الأقوال القويمة في حكم النقل من الكتب القديمة » ، ألفه البقاعي بعد أن فرغ من تأليف تفسيره الكبير الذي بذل فيه جهده وأفرغ جعبته ميبناً فيه آراء المفسرين وآراءه هو التي استنبطها ليحظى الكتاب بالتمديد لدى جمهرة العلماء والمتعلمين .

(١) يطبع هذا الكتاب الآن في الدار العربية في بيروت ، كما أنه هدف للباحثين بجامعة الأزهر . فقد أخذت أجزاءه السبعة ليعد في كل منها بحث لنيل درجة الدكتوراه من كلية أصول الدين .

(٢) هذا الكتاب ومختصره الذي يليه أعدهما الدكتور حسن حبشي الأستاذ بكلية الآداب بجامعة عين شمس للنشر .

والواقع أن الكتاب قد حظى فعلاً بما كان يريد له مؤلفه من التقدير ، غير أنه لم يقدم بالرغم من ذلك من يتصدى له من العلماء بالنقد ، وبخاصة بدير الدين بن القطان الذي تولى كبر هذه الحملة على حد قول المؤلف .

أما الحجة التي استند إليها في التقليل من شأن الكتاب والخط منه ، فهي أن مؤلفه استشهد كثيراً بالتوراة والإنجيل والزبور ، مع أن العلماء قد أجمعوا على حرمة النقل منها كما زعم .

وهنا نرى البقاعي ينرى لخصمه هذا ويهاجمه مهاجمة عنيفة فيذكره بأنه إذا كان مستحرجاً هكذا من النقل عن التوراة والإنجيل فلماذا كان أكثر عشرائه من النصراري والقيبط ، حتى لقد شهر بأنه يشاركهم في بعض عوائدهم ، ومن ذلك أنه رفع الماء في ليلة يرفعونه فيها لما يرفعونه له ، فلامه بعض المسلمين ، فقال : إنه لا يضرنا التبرك بأمر قالوا إن عيسى عليه السلام فعله .

هذا إلى جانب لين عرف عنه في الدين وعدم تمسك ببعض أحكامه ، فهو يروى عنه أن شخصاً من عشرائه حلفته زوجته ألا يشرب الخمر بأيمان منها الطلاق ، ثم بدا له فشكا إليه ذلك ، فحكّم له بعدم وقوع الطلاق لأنه حلف وهو سكران ، ويعقب على ذلك البقاعي بقوله : مع أن هذا قول مرجوح بل منكر في مذهب الشافعي .

ومن سقطاته أيضاً . أن شخصاً من المغنين ترتب على غنائه فساد غير مرة ، فنعاه السلطان منه وحلفه بأيمان منها الطلاق ونفاه ، فشفع له بعض الأكابر من عشرائه حتى رده السلطان ، ثم أرادوا عوده إلى حاله فاعتل بالأيمان ، فحكّم له ابن القطان بالأشياء عليه لأنه كان مكرها . إلى آخر المسائل التي أوردها عنه .

ثم يأتي المؤلف بعد ذلك إلى القضية الجوهرية وهي قضية النقل من الكتب

القديمة ، فيذكر مناظرة وقعت بينه وبين ابن القطان بمحضر من العلامة الشيخ محي الدين الكافيجي الحنفي (١) ، وكان أستاذاً له كما كان أستاذاً لابن القطان ، في الوقت الذي لم يكن يرى فيه رأيه في معارضته للبقاعي في مسألة النقل من الكتب القديمة فيقول :

« . . . ذهبت بكرة إلى العلامة محي الدين الكافيجي الحنفي لأريه ما كان كتبه لي عند قيام أبي العباس على كتابي وأشكره على أمر سمعته عنه وهو أنه نهاهم عن التشذيع عليه ، وأعلمهم أنهم إن فعلوا كان عليهم ، فلما اجتمعت به إذا هو أصلب القائمين معي . . . »

فبينما نحن كذلك إذ بابن القطان قد جاء وكان تلميذه ، فلما جلس عاتبته فإذا هو لين جدا ، قد ضرس مما سمع أتي نسبته إليه ، مع علمه بصدقي وثباتي فيما أقوم فيه ، وعلمه بكذبه في كل ما نسبني إليه غير نقلي من الكتب القديمة على وجه لا اعتراض على فيه ، ثم قلت : تنسبني إلى كفر أول وكانوا قد شنعوا على بآني أريد إظهار التوراة وإخفاء القرآن ، فبادر إلى الإنكار ، والحلف على أنه ما وقع منه ذلك ولا شيء منه ، فقلت أنا مستندى في النقل من الكتب القديمة أئمة أهل الإسلام من الصحابة إلى عصرنا ، وأما هو فلا يقدر أن يأتي على قوله هذا بمسند في كتاب من كتب الشافعية ، اذكر مستندك إلى أي كتاب استندت فلم يقدر أن يأتي يثبت شفة . . . فقلت : كيف تفعل ما لا سند لك فيه وتتكبر على ما سندى فيه من الأئمة الصحابة ومن تبعهم من الأئمة إلى زماننا هذا ، ومن أعظمهم القاضي

(١) هو محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الرومي الحنفي ، محي الدين أبو عبد الله الكافيجي ، وهي نسبة إلى كافي ابن الحاجب في النحو ، الذي كان يكثر الاشتغال به . انتهت إليه رئاسة الحنفية في مصر ، وله تصانيف منها : معراج الطبقات والتيسير في قواعد التفسير والإحكام بمعرفة الإيمان والأحكام وغيرها . انظر الأعلام ٢٢/٧ ، للضوء اللامع ٢٥٩/٧ .

عياض في الشفا تكرر منه النقل من التوراة والإنجيل والزرور ، وبلغني أنكم تقولون عني إنه يقول : قال في التوراة كذا ، ومن يعني بفاعل قال ؟ تريدون أنه إن قيل لكم : الله ، قلم : من أين علمت ذلك ، وما علمتم أنه يكنى في مثل هذا الظن كما في الأحاديث القدسية التي نقلت بالآحاد ، ونقل بعضها بإسناد ضعيف ، ثم يقال فيها ، قال الله كذا ، بل وسائر الأحاديث التي نقلت عن النبي صلى الله عليه وسلم كذلك ، لاسيما الأحاديث الضعيفة ، بل شدد في النقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ورخص في النقل عن بني إسرائيل كما سيأتي في الفصول عن نص الشافعي .

وجوابي عن ذلك أن فاعل (قال) مترجم الكتاب الذي أنقل منه ، وعلى تقدير أن أقول : هو الله يلزم في ما يلزم القاضي عياض ، فهما أجبت عنه فهو جوابي فقال : لست كالقاضي عياض ، فقلت فحينئذ تريد تخصصي بحكم لا يكون لمن فعل فعلى .

وقيل : إنكم تنكرون نقلي عن بعض الكفرة ، وقد نقل الأئمة منهم هذا النقل في البخاري عن هرقل وابن الناطور وغيرهما ، وفي السير وغيرها عن الأجبار والرهبان والكهان والشياطين ، وفي التفاسير ما لا يحصى من ذلك ، فإن كنت ممن يقبل الحق فمثل هذا الإخفاء معه ، وإلا فان شنت على أني أكتب من التوراة والإنجيل ، شنت عليك بأنك تحكم بالكفر وما معه مما نقل إليك على أني قلته عنك ، والله المستعان .

فأصلح بيننا الكافيحي وكان من أحسن ما وقع في ذلك المجلس أن كلمه شخص من تلاميذي يدعى هو أنه تلميذه أيضاً بما لم يعجبه ، فاستشاط غضبا ، وقال : في بعض كتب الله المنزلة : « أن الله لا يغفر عقوق الأستاذين » فقال له : أذكرك بهذا : فهت شيئاً ، ثم قال : إن صح هذا - فكان من أعجب الأمور أن شخصاً ينكر على آخر استشهاده من الكتب القديمة على صحه دين الإسلام بما يعلم أنه فيها ، ويستشد هو منها

في مجلس المحاصمة بما لم يره في شيء منها . ولا علم له به في كتاب ولا هو متدسك من عرى الصواب بوثيق من الأسباب ، بل هو منابذ لدين الإسلام فإن الله تعالى يقول : ﴿ إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾ (١) وهذا يقول لا يغفر بعض ما دون ذلك .

• • •

وانتهى هذا المجلس بالمصالحة بين البقاعي وابن القطان ، غير أن الخصومة بينهما لم تنقطع ، بل أخذت مظهراً آخر تمثل في أن أصدقاء كل منهما قد انبرى للهجوم على الآخر ، فقد ألف أصحاب البقاعي كتاباً أمثلاًت بالهزء والسخرية ، واتخذت شكل الأفاصيص حتى يتحدث بها السمار في الحاضرة والأسفار ... الخ ، كذلك فقد أقام ابن القطان شخصاً ينافع عنه سماه البقاعي (ابن البارذ) ، ووصفه بأنه عامي لا بصر له بعلم من العلوم ، ولا معرفه برسم من الرسوم .

على أن الأمر حين طال بينهما رأى البقاعي أن ينهيه بوضع كتاب يبحث فيه أمر النقل من الكتب القديمة بحثاً موضوعياً بعيداً عن المهاترة والسخرية مع ذكر الدوافع التي أدت إلى ذلك ، فيقول :

فلما طال الأمر أجيبت أن أذكر ما يشهد بحسن صنيعي في ردى على الأخصام ، في بطلان أديانهم ، واستشهادى على صحة دين الإسلام ، بما يعتقدونه من كتبهم ، فيكون الحججة عليهم به في هذا الكتاب ، وكنت كتبت على وجه دون هذا فكتب عليه صاحبي العلامة نور الدين علي بن محمد المحلى الشافعى (٢) حواشى نافعة مهمة ، فأجيبت أن أذكرها في هذا

(١) سورة النساء آية ١١٦ .

(٢) علي بن محمد بن عبد الله البهرمى ، المحلى الشافعى (نور الدين ، أبو محمد) .

ولد بالبهرمس من المحلة وتوفى بها سنة ٨٨٤١ هـ .

وله آثار منها : قلائد النحور لمهور الحور ، وديوان شعر .

انظر معجم المؤلفين ٢١١/٧ ، والضوء اللامع ٣١٤/٥ .

التصنيف معزوة إليه ، فسترها في مواضعها إن شاء الله تعالى ، ورتبته على مقدمة وثمانية فصول وخاتمة .

المقدمة : في بيان أن من شنع على إنما تشنعه لحظ نفسى وغرض شيطانى ، والقول في حسن صنيعى في الكتاب ، وما فيه من حكمة وصواب .

الفصل الأول : في كلام مشايخ العصر في كتابى تقریظاً وإفتاء .

الفصل الثانى : في حكم النقل من الكتب القديمة لقصد التأييد لدين الإسلام .

الفصل الثالث : في أدلة ذلك .

الفصل الرابع : في شواهد ومؤيداته .

الفصل الخامس : في كلام الأئمة على الأدلة وما يترأى أنه يخالفها .

الفصل السادس : في ذكر بعض من نقل منها من الأئمة وأعيان الأمة ، وذكر بعض ما نقلوه .

الفصل السابع : في أنها هل هى مبدلة وما المبدل منها .

الفصل الثامن : في أن حكم النقل عن بنى إسرائيل الجواز وإن لم

يثبت ذلك المنقول ، وكذا ما نقل عن غيرهم من

الكفار ، لأن المقصود به الاستثناس بخلاف ما استدل

به فى شرعنا فإنه العمدة فى الاحتجاج للدين فلا بد

من ثبوته .

الخاتمة : فيما يعرف بجلالة كتابى وذلك أمران : الأول : السلامة من

الأمور الشنيعة التى وقع فيها غيرى من المفسرين ونزهت كتابى عنها ، الثانى :

في ذكر شيء مما يدل على تحليه بالكمال وهو قسمان : الأول في تفسير آيات حار في توجيهها العلماء ل والثاني : إيراد تفسير سورة الكوثر لتدل على بقيته .

• • •

وسوف نقوم هنا بنشر الفصول من الثاني إلى الثامن لأنها جوهر الموضوع الذي نتحدث عنه هنا ، وهو حكم النقل من الكتب القديمة ، ولا بد أن نشير قبل ذلك إلى ما ذكره العلامة محي الدين الكافي الحنفي في هذا الصدد فإنه ذو صلة وثيقة بموضوعنا ، وقد أورد رأيه هذا في المقدمة التي سرد فيها المؤلف تقارير العلماء على مؤلفه ، وهذا هو مايقوله الكافي .

إن نقل شيء من التوراة والإنجيل وغيرهما يجوز من التأليفات في هذا الزمان لغرض من الأغراض المعترية كالاختبار والانتعاض ، وإن لم يجز الاستدلال بها على الأحكام والأصول ، على ما نص به العلماء في الكتب ونظير ذلك خبر المستور الذي لم يظهر قبوله ولارده ، فيجوز العمل به وإن لم يجب ، وقريب من هذا قول الحنفيين : شريعة من قبلنا هي شريعتنا ابتداء إذا حكيت لنا بلا إنكار عليها ، قال الله تعالى : ﴿ وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس ﴾ (١) الآية ، والحاصل أن نقل سفر من أسفار التوراة والإنجيل وغيرهما على ما ذكرنا جائز شرعاً لاشبهه قادمة فيه ، وإن كانت متقدمة في الأوهام ، ومعلوم عندك ألا اعتبار لها بالاجماع على ما مر في أصول الفقه ، فكيف وقد روى في الصحيحين من عبدالله ابن عمرو رضي الله عنهما أنه قال : قال رسول الله عليه وسلم : « بلغوا عني ولو آية ، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج » .

وقال أهل التحقيق من المحدثين في بيان هذا الحديث : المراد منه
ها هنا هو التحديث عنهم بالقصص والحكايات ، لأن في ذلك عبرة وعظة
لأولى الألباب .

وأما النهى الوارد عن كتابة التوراة والإنجيل ففيما عدا القصص والأخبار
فحصل الجمع والتوفيق بينهما على ما تسمع وترى .

هذا وقيل كان النهى عنها قبل اشتهار شأن القرآن حذراً من الالتباس
والاشتباه ، ولأجل هذا نهى عن كتابة الحديث قبل اشتهاره ، فلما اشهر
شأنه أى اشتهار رخص فيها ، وكذا الأمر الذى نحن بصددده .

وقال البيضاوى في تفسير قول الله تعالى : ﴿ إن الله لا يستحي أن يضرب
مثلاً ما ﴾ (١) مثل في الإنجيل غل الصدر بالنخالة ، والقلوب القاسية
بالحصاة ، ومحاطبة السفهاء بإثارة الزنابير ، ومثل هذا وقع كثيراً في سائر
كتب التفسير كالكشف للزمخشري (٢) والتفسير الكبير (٣) للإمام الرازى ،
وفي كتب الحديث كصحيح البخارى وغيره أيضاً ، وفي كتب الكلام
كالصحائف (٤) والمواقف (٥) وغيرهما ، وفي كتب أصول الفقه كاليزدوى
وغيره أيضاً ، يشهد بذلك كله من يطالعها ويتأمل فيها ولقد ذكر في علم
التاريخ ، أن القصص والأخبار العجيبة الغريبة كقصة عوج بن عنق وغيرها

(١) سورة البقرة : آية ٢٦ .

(٢) في الأصل : الكشف والزمخشري ، وهى تحريف وصحتها ما أثبتنا ، إذ أن الكشف
من تأليف الإمام الزمخشري واسمه الكامل : الكشف عن حقائق التنزيل ، وقد طبع مراراً .

(٣) اسمه مفاتيح الغيب ، وقد طبع بالقاهرة في ثمانى مجلدات .

(٤) واسمه الصحائف في الكلام ، وهو للسمرقندى شمس الدين بن محمد ، كشف الظنون

١٠٧٥/٢ .

(٥) المواقف في علم الكلام ، للعلامة عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجى ، وهو

مشهور ، طبع مراراً .

يجوز كتابتها وحكايتها ، وإن كانت غير معلومة الحال لتضمها عبرة وعظة ومصالح ، لقول الله تعالى ﴿ لقد كان في قصصهم عبرة الأولى الألباب ﴾ (١) ولما اشتهر عند الناس أن ما لا يدرك كله لا يترك كله ، فإن العلم ببعض خير من الجهل بالكل ، قال الله تعالى : ﴿ وقل رب زدني علماً ﴾ (٢) ومن هنا نشأ قول من قال .

فكل إنسان سوى ما استدركوا يؤخذ من كلامه ويترك

وأمر آخر : إن نقل القصص والأخبار من التوراة وغيرها قد شاع بين الناس شيوعاً لاخفاء فيه ، فقد حل محل الإجماع السكوتي ، ولهذا وقع كثيراً في كتب السلف بما لا إنكار عليه ، كما وقع في هذا العصر في هذا التأليف المسمى « بنظم الدرر من تناسب الآي والسور » على ما حررنا في سامر .

فإن قلت : فكيف تقبل هذه الدعوى منك ها هنا ، وقد ذكر في بعض كتب علم الكلام أن الكتب السماوية قد نسخت تلاوتها وكتابتها ، قلت : لا استبعاد ها هنا على ما ذكرنا فيما قبل من التفصيل والتحرير ، فيجمل ما ذكرنا ها هنا على نسخ كتابة التوراة الحالية عن الدلالة عليها ، فحصل الجمع بينهما على ما ترى ، وأنت تعلم أن العمدة والمدار في أمثال هذا إنما هو قول الفقهاء المحققين لا قول المتكلمين ، كما تقرر أن صاحب البيت أدري بما فيه ، كما تعلم أن نسخ الوجوب لا يستلزم نسج الجواز

(١) سورة يوسف ، الآية ١١١ .

(٢) سورة طه ، الآية ١١٤ .

كصوم عاشوراء ، فإنه جائز شرعاً وإن نسخ وجوبه ، وتعلم أيضاً أن المشيت
أولى من النافي ... الخ .

هذا ما ذكره الكافي بصدده هذه المسألة ثم أخذ يعدد محاسن كتاب
البقاعى بما هو خارج عن موضوعنا ، ولناخذ الآن فى سرد الفصول التى
سوف نوردتها هنا .

الفصل الثاني

في حكم النقل من الكتب القديمة

لتأييد دين الإسلام

وإبطال مناهب أهل الضلال

لاشك أن سنة النبي صلى الله عليه وسلم هي أقواله وأفعاله وتقريراته وهوومه ، إذا تقرر ذلك علم أن الاستدلال على أهل الكتاب بما في التوراة والإنجيل والزبور في صحة دين الإسلام والرد عليهم في اعتقاداتهم الباطلة سنة جليلة ، أمر الله تعالى بها ، فقال تعالى لأشرف خلقه صلى الله عليه وسلم ﴿ قل فأتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين ﴾ (١) وفعلا رسول الله صلى الله عليه وسلم امتثالا لهذا الأمر الشريف ، فأتاهم في بيت مدراسهم (٢) وسألهم عن شريعة الرجم للزاني ، فأنكروا أن يكون في توراتهم فأمرهم بالإتيان بها فأتواها ، فترع وسادة كانت تحته ووضعها عليها ، وقال : « آمنت بك وبمن أنزلك » ، مع أنه يعلم أن فيها المبدل إذ ذلك ، لشهادة الله سبحانه في غير آية مما أنزل عليه أنهم حرفوا وكتبوا بأيديهم ما ليس من عند الله ، وقالوا إنه من عند الله ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إيتوني بأعلمكم » فأتوه به فأمره بقراءتها ، فشرع يقرأ ما قبل آية الرجم وما بعدها ، فأمره عبدالله بن سلام (٣) رضى الله عنه برفع يده

(١) سورة آل عمران الآية ٩٣ .

(٢) المدراس بيت الدروس الذين يتلون فيه كتبهم .

(٣) هو عبد الله بن سلام بن الحارث الإسرائيلي ، أبو يوسف ، صحابي ، قيل إنه من

نسل يوسف بن يعقوب .

أسلم عند قدوم النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان اسمه الحصين فسماه رسول الله عبد الله ، وقد نزلت فيه الآية : « وشهد شاهد من بني إسرائيل على مثله » ، والآية : « ومن عنده علم الكتاب » وشهد مع عمر فتح بيت المقدس والجاوية توفي بالمدينة سنة ٤٣ هـ .

انظر تهذيب التهذيب ٥ / ٢٤٩ ، صفة الصفوة ١ / ٣٠١ . الأعلام ٤ / ٢٢٣

فإذا آتت الرجم فحينئذ لم يسعهم إلا الاعتراف فافتضحوا حينئذ ، وعلم ما هم عليه من الضلال علماً جلياً لكل واحد ، وعلم من هذا أن الأحسن في باب النظر أن يرد على الإنسان بما يعتقد صحته وأما من كان يتكلم بهواه فليس له دواء إلا بالعلم ، إذا أن من المقرر عند حملة الشريعة من أهل الفقه والأصول أنه إنما يسوغ الرد على المخالف بالمتفق عليه مما يكون مكثرًا له ، أو يقوم الدليل العقلي عليه ، إن كان ثم قدره أو السكوت فإنهم ممن حذر منهم السلف ، قاله الشيخ محي الدين النوري في آخر باب في فضيلة الاشتغال بالعلم من مقدمة شرح المهدب ، وقال البخاري في أول كتاب الفرائض من صحيحه قال عقبه بن عامر رضى الله عنه : « تعلموا قبل الظانين » ، يعنى الذين يتكلمون بالظن ، ومعناه : تعلموا العلم من أهله المحققين الورعين قبل ذهابهم ومحيء قوم يتكلمون في العلم بميل نفوسهم وظنونهم التي ليس لها مستند شرعى ، ولأجل ذلك أرشد شيخه إليه ، فإنه لو استدل عليهم بكتابنا ، ما افتضحوا عند غير المسلمين مثل هذه الفضيحة العامة عند كل ذى عقل ، واقتدى بالنبي صلى الله عليه وسلم في ذلك الصحابة رضى الله عنهم ، لاعتقادهم أن ذلك سنة فيحتاجوا عليهم بكتابهم فيما يؤيد ديننا ويبين ضلالهم ، واقتدى بهم في ذلك التابعون لهم بإحسان إلى عصرنا ، وسيأتى كلام للإمام أبي هاشم محمد بن جعفر في الفصل السادس بمثل دليل الإسلام عند من له أدنى ممارسة .

الفصل الثالث

في الدلائل الدالة على أن النقل من المکتب القديمة

لذلك المقصد سنة عظيمة ، وطريقة مستقيمة

ولا أشك في أنه ليس أحد من أهل الزمان يرى ذلك الابداء إلى إنكاره والاسهانة به واستصغاره لكونه لم يرى سلفاً في التصريح به من أئمة الإسلام ، وإن كان مأخوذاً من كلامهم ، وإنكاره ما لم ينظر أوله وآخره ، ويعرف مخالفته للكتاب والسنة وأقوال الأئمة ، غش للدين وأهله ، وظلم عظيم لقائله ، يتعلق لأجله بمن ظلمه يوم الجمع الأعظم ، ليلتي أحدهما صاحبه في نار جهنم ، بل الواجب على كل من وهبه الله علماً ورأه ، أن ينعم التأمل فيه وفي أدلته ، فإن رآه قوياً وجه عليه اتباعه ، وعده فخرأ لصاحبه ، عملاً بما أرشد إليه ما قال النووي في ترجمة الإمام الشافعي من تهذيب الأسماء واللغات ، قال محمد ، يعني ابن عبد الحكم : ليس فلان عندنا بفتية لأنه يجمع أقوال الناس ويختار بعضها ، قيل : فمن الفتية؟ قال : الذي يستنبط أصلاً من كتاب أو سنة لم يسبق إليه ، ثم يشعب من ذلك الأصل مائة شعبة ، قيل : فمن يقوى على هذا ؟ قال : محمد بن إدريس .

إذا تقرر هذا ، فالدليل على ما ادعيته الكتاب والسنة وأقوال الأئمة ، قال الله تعالى : ﴿ قل فأتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين ﴾ . وقال الشيخان البخاري في مواضع ، ومسلم ، وأبو داود وهذا لفظه ، والدارمي ، والترمذي في الخلود ، والنسائي في الرجم ، عن ابن عمر رضي الله عنهما ، أنه قال : إن اليهود جاءوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم : فذكروا أن رجلاً منهم وامرأة زنيا ، فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما تجلبون في التوراة في شأن الزنا؟ فقالوا : نفضحهم ويجلدون ، وفي رواية فقال : ألا تجلدون في التوراة الرجم؟ فقالوا لا نجد فيها شيئاً ، فقال ،

عبد الله بن سلام رضى الله عنه : كذبتم ، فأتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين ، فأتوا بالتوراة فنشروها فجعل أحدهم - وفي رواية مدراسها الذى يدرسها منهم يده على آية الرجم ، فجعل يقرأ ما قبلها وما بعدها ، فقال له عبد الله بن سلام : ارفع يدك ، فرفعها ، فقال : هذه ؟ فإذا فيها آية الرجم ، فقالوا : صدق يا محمد فيها آية الرجم ، فأمر بهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجما .

قال عبد الله بن عمر رضى الله عنهما : فرأيت الرجل يجنأ (١) على المرأة يقيما الحجارة ، وفي لفظ للبخارى في التفسير : أن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : لا تجلون في التوراة الرجم ، فقالوا : لانجد فيها شيئاً ، فقال لهم عبد الله بن سلام : كذبتم فأتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين .

ولأبي داود عن ابن عمر أيضاً رضى الله عنهما ، قال : أتى نفر من اليهود فدعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى القفي فأتاهم في بيت المدراس ، فقالوا : يا أبا القاسم ! « إن رجلاً منا زنى بامرأة فاحكمم ، فوضعوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وسادة فجلس عليها ، ثم قال : اتئوني بالتوراة ، فأتى بالتوراة بها فزرع الوسادة من تحته ووضع التوراة عليها ، ثم قال : آمنت بك وبمن أنزلك ، ثم قال : اتئوني بأعلمكمم ، فأتى بفتى شاب فذكر قصة الرجم بنحو الذى قبله ، رواه أبو داود والحافظ المنذرى في مختصر السنن وسنده حسن ، وسيأتى في الفصل السابع تنمة لهذا نافعة .

ولمسلم وأبي داود ، وهذا لفظه ، والنسائى وابن ماجه ، عن البراء بن عازب رضى الله عنهما ، قال : « مر رسول الله صلى الله عليه وسلم بيهودى محمم (٣) ، فدعاهم فقال : هكذا تجلون حد الزانى ، فقالوا :

(١) يجنأ : يميل عليها ويقبها .

(٢) القف ما ارتفع من متون الأرض وصلبت حجارتها .

(٣) محمم أى مسود للوجه ، من الهجمة الفحمة .

نعم ، فدعا رجلا من علمائهم ، فقال : نشدتك بالله الذي أنزل التوراة على موسى ، أهكذا تجدون حد الزاني في كتابكم ، فقال : اللهم لا ، ولو أنك نشدتنى بهذا لم أخبرك ، نجد حد الزاني . كتابنا الرجم ، ولكنه كثير في أشرفنا فكنا إذا أخذنا الرجل الشريف تركناه وإذا أخذنا الضعيف أقننا عليه الحد ، فقلنا : تعالوا ، فنجتمع على شيء نقيمه على الشريف الوضيع ، فاجتمعنا على التحميم والجلد ، وتركنا الرجم ، فقال رسول الله صلى الله وسلم : « اللهم إني أول من أحيا أمرك إذ أماتوه ، فأمر به فرجم ، فأنزل الله عز وجل : ﴿ يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر ﴾ (١) إلى قوله ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ﴾ (٢) في اليهود أيضاً إلى قوله ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون ﴾ (٣) في اليهود أيضاً إلى قوله : ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون ﴾ (٤) قال هي في الكفار كلها ؟ يعني هذه الآية .

وروى الواحدى في أسباب النزول (٥) ، عن عمر رضى الله عنه ، قال ، كنت آتى اليهود عند دراستهم التوراة ، فأعجب من موافقه القرآن التوراه وموافقه التوراة القرآن ، فقالوا ، يا عمر ، ما أحد أحب إلينا منك

(١) سورة المائدة الآية ٤١ .

(٢) سورة المائدة الآية ٤٤ .

(٣) سورة المائدة الآية ٤٥ .

(٤) سورة المائدة الآية ٤٧ .

(٥) أسباب النزول : علم يعرف به سبب نزول سورة أو آية ووقتها ومكانها وغير ذلك ، ومبادئه مقدمات مشهورة ، منقولة عن السلف ، ومن فوائده : فهم معانى القرآن واستنباط الأحكام ، إذ ربما لا يعرف تفسير الآية بدون الوقوف على سبب نزولها مثل قوله تعالى : « أينما تولوا فثم وجه الله » وهو يقتضى عدم وجوب استقبال القبلة وهو خلاف الإجماع ، ولا يعلم ذلك إلا بأن نزولها كان بالنسبة لنافلة السفر ومن صلى بالتحري ، ولا يحل القول إلا بالرواية والسباع عن شاهد التنزيل .

ومن ألف فيه الشيخ الإمام أبى الحسن على بن أحمد الواحدى المتوفى سنة ٤٦٨ هـ وهو أشهر من صنف فيه .

انظر كشف الظنون ٧٦ .

قلت ، ولم ؟ قالوا : لأنك تأتينا وتغشانا ، قلت : إنما أجيء لأعجب من تصديق كتاب الله بعضه بعضاً ، وموافقة التوراة القرآن وموافقة القرآن التوراة ، فبينما أنا عندهم ذات يوم إذ مر رسول الله صلى الله عليه وسلم خلف ظهري ، فقالوا : إن هذا لصاحبك فقم إليه ، فالتفت فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قد دخل خوخة (١) من المدينة ، فأقبلت عليهم فقلت : أنشدكم الله وما أنزل عليكم من كتاب أتعلمون أنه رسول الله ، قال سيدهم : قد نشدكم بالله فأخبروه ، فقالوا أنت سيدنا فأخبره ، فقال سيدهم : نعلم أنه رسول الله ، قلت : فإنى أهلككم إن كنتم تعلمون أنه رسول الله ثم لم تتبعوه ؟ فقالوا : إن لنا عدوا من الملائكة وسلاماً من الملائكة ، فقلت : من عدوكم ومن سلمكم ؟ قالوا عدونا جبريل ، قلت : ومن سلمكم : قالوا ميكائيل . قلت : فإنى أشهد ما يحل لجبريل ، أن يعادى سلم ميكائيل وما يحل لميكائيل أن يسلم عدو جبريل وأنهما جميعاً ومن معهما أعداء لمن عادوا وسلم لمن سالموا ، ثم قمنا فاستقبلني يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا ابن الخطاب ! ألا أقرئك آيات فقرأ : ﴿ من كان عدوا لجبريل فإنه نزله على قلبك ﴾ ... حتى بلغ : ﴿ وما يكفر بها إلا الفاسقون ﴾ (٢) ، قلت : والذي بعثك بالحق ما جئت إلا لأخبرك بقول اليهود فإذا اللطيف الخبير قد سبقني بالخبر ، فقال عمر رضی الله عنه : فلقد رأيتني في دين الله أشد من حجر .

وروى هذا الحديث أيضاً إسماعيل بن راهويه في مسنده عن الشعبي ، عن عمر رضی الله عنه ، قال شيخنا الشهاب البوصيري . وهو مرسل صحيح الإسناد ، وكذا من الأدلة الظاهرة أيضاً حديث عبد الله بن عمرو رضی الله عنه في الصحيح : « حدثوا عن نبي إسرائيل ولا حرج » .

وروى أبو بكر بن أبي شيبة عن الفلتان بن عاصم الحربى ، قال : كنا

(١) الخوخة : هى مخترق ما بين كل دارين لم ينصب عليهما باب بلغة أهل الحجاز .

(٢) سورة البقرة ، الآية ٩٨ ، ٩٩ .

ثعوداً عند النبي صلى الله عليه وسلم فشحص بصره إلى رجل في المسجد فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : أتشهد أني رسول الله ؟ قال : لا ، قال : أتقرأ التوراة ؟ قال : نعم ، قال : والإنجيل ؟ قال : نعم ، قال : القرآن ؟ قال : والذي نفسى بيده لو أشاء لقرأته ، قال : ثم ناشده : هل تجدنى نبياً في التوراة والإنجيل الحديث .

وفي السيرة : في أحوال ما بعد الهجرة ، قال ابن إسحاق : وكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يهود خيبر ، فيما حدثني مولى لآل زيد ابن ثابت ، عن عكرمة ، أو عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس رضى الله عنهما .

بسم الله الرحمن الرحيم ، من محمد رسول الله صاحب موسى وأخيه والمصدق لما جاء به موسى ، ألا إن الله قد قال لكم : يامعشر أهل التوراة إنكم تجلبون ذلك في كتابكم . ﴿ محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم ، تراهم ركعاً سجداً يبتغون فضلاً من الله ورضواناً ، سيماهم في وجوههم من أثر السجود ، ذلك مثلهم في التوراة ﴾ (١) إلى آخر السورة .

وفي أصل سيرة ابن إسحاق ، حدثني حسين بن عبد الله بن عبيد الله ابن عباس ، عن عكرمة ، عن ابن عباس رضى الله عنهما ، قال : كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يهود : «من محمد رسول الله أخي موسى وصاحبه ، بعثه الله عز وجل بما بعثه به ، إني نشدتكم بالله وما أنزل الله على موسى يوم طور سيناء ، وقلق لكم البحر فأنجاكم وأهلك عدوكم وأطعمكم المن والسلوى ، وظلل عليكم الغمام هل تجدون في كتابكم أني رسول الله إليكم وإلى الناس كافة ، فإن كان ذلك كذلك ، فاتقوا الله وأسلموا ، وإن لم يكن عندكم فلا تباعة عليكم .

وفي تفسير البغوى لقوله تعالى : ﴿وما قدروا الله حق قدره﴾ (١) قال سعيد بن جبير : جاء رجل من اليهود يقال له مالك بن الصيف إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال له صلى الله عليه وسلم : أنشدك الله الذي أنزل التوراة على موسى : أما تجد في التوراة أن الله يبغض الحبر السمين ، وكان حبراً سمياً ، فغضب وقال : والله ما أنزل الله على بشر من شيء .

وفي القصة أن مالك من الصيف لما سمعت اليهود منه تلك المقالة عتبوا عليه ، وقالوا : أليس الله أنزل التوراة على موسى ؟ فلم قلت : ما أنزل الله على بشر من شيء ؟ فقال مالك بن الصيف : محمد [أغضبني] فقلت ذلك ، فقالوا له : وأنت إذا غضبت تقول على الله غير الحق ؟ ! فترعوه من الحبرية وجعلوا مكانه كعب بن الأشرف .

وفي تلخيص ابن هشام للسيرة في قصة إسلام عبد الله بن سلام رضى الله عنه المخرجة في التصحيح ، أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يخفيه في بيت ويسأل يهود عنه قبل أن يعلموا بإسلامه ، فلما سأهم ومدحوه خرج عليهم ، فقال لهم : يامعشر يهود ! اتقوا الله واقبلوا ما جاءكم به ، فوالله إنكم لتعلمون أنه لرسول الله ، تجلونه مكتوباً عندكم في التوراة باسمه وصفته .

وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم غنياً عن الاستشهاد بهم وبتكاتبهم ، بماله من المعجزات الباهرات التي أوجب الإيمان به على كل أحد ولم تدع لأحد عذراً لولا شرع مثل ذلك والتنبيه على عظيم جدواه لأنه أقطع في رد الخصوم ، وقد تضمن هذا الفصل من الدليل على حسن صنيعي في تأييد الإسلام والرد على الأخصام من كتبهم ، قول الله والحديث الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكيف يعدل عنه أحد ، لاسيما إذا

انتمى إلى الشافعى ، ومن المعلوم أن الشافعى رحمه الله قال : إذا صح
الحديث فهو مذهبي ، وتنوعت عباراته في ذلك منه هذا إذا خالف مذهبه
فكيف إذا وافق المنقول عنه وعن أصحابه وعمل العلماء من أئمة مذهبه
وغيرهم قديما وحديثا كما هو مشاهد لا يستطاع مكابرتة ، وسيأتى بيان ذلك
إن شاء الله تعالى ، والله الموفق .



الفصل الرابع

في الشواهد الحسن الاستدلال بها

والمؤيدات الدالة على أن ذلك يسرُّ النبي صلى الله عليه وسلم ،
ومن حال دُون ما يسرُّ النبي صلى الله عليه وسلم كان مُنَابِذًا له مارقًا
من دينه ، عدوًّا لأهل شرعه صلى الله عليه وسلم .

روى أحمد في المسند ، ومسلم في الصحيح ، وأبو داود في السنن ،
والترمذى في الجامع ، وابن ماجة في السنن ، والطبرانى في المعجم ،
وأبو عمرو الدانى في كتاب الفتن ، عن فاطمة بنت قيس وكانت
من المهاجرات الأول رضى الله عنها ، وأبو داود وأبو يعلى عن جابر
رضى الله عنه ، دخل حديث أحدهما في الآخر ، قالت فاطمة رضى
الله عنها : سمعتُ نِدَاءَ مُنَادٍ رسول الله صلى الله عليه وسلم ينادى الصلاة
جامعة ، فخرجت إلى المسجد في نسوة من الأنصار فصلت بنا رسول الله
صلى الله عليه وسلم الظهر ، فصليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
فكنتُ في النساء اللاتي تلى ، وفي رواية : يَلِينَ ظُهُورُ الْقَوْمِ ، وفي
رواية : فكنتُ في الصف المقدم من النساء وهو يلى المؤخر من الرجال ،
فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاته صعد المنبر ، وكان
لا يصعد عليه إلا يوم الجمعة ، فاشتد ذلك على الناس فمن بين قائم
وجالس ، فأشار إليهم بيده أن اقعِدوا فإني والله ما قمتُ مقامى لأمر
ينقصكم لرغبة ولا لرهبة ، وفي رواية جلس على المنبر وهو يضحك ،
فقال : ليلزم كل إنسان مُصَلَّاه ، ثم قال : أتدرون لِمَ جمعتُكم ؟
قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال : إني والله ما جمعتكم لرغبة ولا لرهبة

ولكن جمعتمكم لأن تميمًا الدارِي (١) وكان رجلاً نصرانياً فجاء فبايع وأسلم ،
وحدثني حديثاً وافق الذي كنت أحدثكم عن مَسِيح ، وفي رواية
المسيح الدَّجَال .

وفي رواية أحمد ، قالت : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً
من الأيام فصلّى صلاة الهاجرة ، ثم قعد على المنبر ففرغ الناس ،
فقال : اجلسوا أيها الناس ، فإنني لم أقم مقامى هذا ليفزع ، وفي رواية
له : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء ذات يوم مسرعاً فصعد المنبر
ونودى في الناس الصلاة جامعة ، فاجتمع الناس ، فقال : يا أيها الناس
إني لم أدعكم لرغبة نزلت ولا لرغبة ، ولكن تميمًا أخبرني خبيراً منغني
القيلولة من الفرح وقرّة العين ، فأحببتُ أن أنشرَ عليكم فرح نبيكم ،
وفي رواية جابر رضى الله عنه قام رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات
يوم على المنبر ، فقال : يا أيها الناس إني لم أقم فيكم بخبر جاءني من
السماء ولكن بلغني خبرٌ ففرحتُ به ، فأحببتُ أن تفرحوا بفرح نبيكم ،
صلى الله عليه وسلم ، أنه بينا ركبٌ ، وفي رواية بينما أناسٌ يسيرون
في البحر فنقدَ طعامهم فرفعتُ لهم جزيرة ، فخرجوا يريدون الخير
فلقيتهم الجساسة فذكر الحديث في أمر الدَّجَال .

وفي رواية أحمد : قال عامر يعنى الشَّعْبِي : فلقيت المحرر بن أبي
هريرة فحدثته بحديث فاطمة بنت قيس ، فقال : أشهدُ على أبي رضى

(١) هو تميم بن أوس بن خازجة الدارِي ، أبو رقية ، صحابي ، نسبته إلى الدار بن
هاني من نهم ، كان راهب أهل عصره وعابِد أهل فلسطين ، أسلم سنة ٩ هـ ، وأقطعه النبي
صل الله عليه وسلم قرية حبرون (الخليل) بفلسطين ، توفي سنة ٤٠ هـ . انظر صفة الصفوة ١/٣١٠ .

الله عنه أنه حدثني كما حدثتك فاطمة رضى الله عنها ، قال : ثم
لقيت القاسم بن محمد ، فذكرت له حديث فاطمة ، فقال : أشهد
على عائشة رضى الله عنها ، أنها حدثتني كما حدثتك فاطمة ، وفي
آخر الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : الأهل كنت حدثتكم
ذلك ، فقال الناس : نعم ، قال : فإنه أعجبنى حديثُ تميم أنه وافق
الذي كنت أحدثكم عنه ، وعن المدينة ومكة .

وروى الشيخان عن أبي سعيد رضى الله عنه : أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال : « تكون الأرض يوم القيامة خُبزة نزلت لأهل الجنة » فأتى
رجل من اليهود ، فقال : بارك الرحمن عليك يَا أبا القاسم ، ألا أخبرك
بُنزُلِ أهل الجنة يوم القيامة ؟ قال : بلى ، قال : تكون الأرض خُبزة ،
كما قال النبي صلى الله عليه وسلم فنظر النبي صلى الله عليه وسلم إلينا
ثم ضحك حتى بدت نواجذه .

ومن المشهور قصة سلمان (١) رضى الله عنه في سبب إسلامه
بأخبار الرهبان من النصارى بالنبي صلى الله عليه وسلم ، وفي آخرها
فأحب النبي صلى الله عليه وسلم أن يسمع ذلك أصحابه ، رواها
ابن إسحاق في السيرة ، وأبو بكر بن أبي شيبة ، والحاتر بن أبي أسامة ،
عن سلمان رضى الله عنه . وروى ابن إسحاق قبل ذكر المعجزات
عن أبي سعيد رضى الله عنه ، أنه قال : بينا رجل من أسلم (٢) في
غُنَيْمَةٍ له إذ عدا عليه الذئب فذكر قول الذئب لما تعجّب من كلامه :

(١) أى الفارسى ، وانظر خبر إسلامه في أعلام النبوة لأبى نعيم ٨٧ ، وسيرة ابن هشام ١/٢

(٢) اسمه أهبان بن أوس ؛ وانظر الخبر أيضا في « ثمار القلوب » عند قولهم : مكلم

الذئب ، والحيوان ١/٢٩٨ .

أَعْجَبُ مِنْ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ الْحَرَّتَيْنِ ، وَأَنْتَ ههنا تتبع غنمك فَأَتَى فَأَسْلَمَ ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَحْضِرِ الْعِشِيَةَ فَإِذَا رَأَيْتَ النَّاسَ قَدْ اجْتَمَعُوا فَأَخْبِرْهُمْ ، وَأَصْلُهُ فِي الصَّحِيحِينَ فِي ثَلَاثِ وَرَقَاتٍ .

ورواه ابن حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

ورواه مسدد عن أبي هريرة رضي الله عنه ، ولفظه : إِذَا صَلَّى الصُّبْحَ مَعَنَا غَدًا فَأَخْبِرِ النَّاسَ بِمَا رَأَيْتَ ، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ ، وَأَبُو يَعْلَى عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ ابْنُ مَنِيعٍ : فَأَقْبَلَ الرَّاعِيَ بَغْنَمَهُ حَتَّى دَخَلَ الْمَدِينَةَ ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرَهُ فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْمَسْجِدِ ، وَأَمَرَ فَنُودِيَ : الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ ، فَلَمَّا اجْتَمَعَ النَّاسُ قَالَ لِلْأَعْرَابِيِّ : أَخْبِرْهُمْ بِمَا رَأَيْتَ ، فَأَخْبَرَهُمْ .

فَقَدْ عَلِمَ مِنْ هَذَا لِكُلِّ ذِي لُبٍّ أَنَّهُ يَسْرُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرَ مَا يُصَدِّقُ كَلَامَهُ مِنْ قَوْلِ بَنِي آدَمَ ، عَلَى اخْتِلَافِ أَصْنَافِهِمْ ، وَمِنْ كَلَامِ الْوَحُوشِ وَغَيْرِهِمْ ، وَلَا شَكَّ أَنَّ مَا كَانَ يُظَنُّ أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ كَانَ أَجْدَرَ بِذَلِكَ ، وَأَنَّ مَنْ مَنَعَ مِنْ شَيْءٍ كَانَ مُخَالَفًا لِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (١)

الفصل الخامس

في كلام الأئمة على الأدلة وما يترامى أنه يخالفها

قال الإمام شمس الدين الكرماني في شرحه للبخاري ، في أوائل تفسير سورة البقرة ، في حديث « لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم » ، هذا الحديث أصل في جواز التوقف عما يشكك من الأمور ، فلا يقضى عليه بصحة أو بطلان ، ولا بتحليل أو تحريم ، وقد أمرنا أن نؤمن بالكتب المنزلة على الأنبياء ، إلا أنه لا سبيل لنا إلى أن نعلم صحيح ما يحكونه عن تلك الكتب من سقيم ، فيتوقف فلا نصدقهم لثلا نكون شركاء معهم فيما حرفوه منه ، ولا نكذبهم فلعله يكون صحيحاً فنكون منكرين لما أمرنا أن نؤمن به ، وعلى هذا كان توقف السلف عن بعض ما أشكل عليهم وتعليقهم القول فيه كما سئل عثمان رضي الله عنه عن الجمع بين الأختين في ملك اليمين ، فقال : أحلتها آية وحرمتها آية ، وكما سئل ابن عمر رضي الله عنهما عن رجل نذر أن يصوم كل اثنين فوافق ذلك اليوم عيد ، فقال أمر الله بالوفاء بالذدر ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن صيام يوم العيد ، فهذا مذهب من سلك طريق الورع ، وإن كان غيرهم قد اجتهدوا واعتبروا الأصل ورجحوا أصل أحد المذهبين على الآخر ، وكل ما ينويه من الخير وتنويه من الصلاح مشكور . انتهى .

وهو واضح جداً في أن التوقف إنما هو فيما يُشكك وأما غيره مما عرفنا صدقه أو كذبه بشهادة كتابنا فلا ، كما يأتي عن ابن بطال ، ثم عن نص الشافعي .

قاله الشيخ نور الدين وقوله : ورجحوا إلى آخره موضع تأمل
وبعده لا نحتاج في ردّ كلام من ادعى الإجماع إلى شيء ، وقال الإمام
بدر الدين الزركشي في أول كتاب الوصية في شرحه للمنهاج ، وفي البحر
والحاوي : قبيل الصيد أنه لو أوصى بكتب شريعة موسى وعيسى عليهما
السلام فإن أراد كتب سيرهم وقصصهم الموثوق بصحتها جاز لأن
الله تعالى قصها علينا في كتاب ، وإن أراد للأحكام لم يجز كالتوراة
والإنجيل انتهى ، يحمل قولهم في التوراة والإنجيل على كتابة أحكامه
للعمل بها لا للاعتبار بما فيها من الإصر مثلا لشكر الله على تخفيفه عنا ،
وعلى كل حال قد جعل الفيصل في معرفة الصحيح من غيره كتابنا .
وقال شيخنا حافظ عصره أبو الفضل بن حجر في شرحه في باب قول النبي
صلى الله عليه وسلم ، « لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء » هذه الترجمة
لفظ حديث أخرجه أحمد وابن أبي شيبة والبخاري ، من حديث جابر ،
أن عمر رضي الله عنهما أتى النبي صلى الله عليه وسلم بكتاب أصابه
من بعض أهل الكتاب فقرأه عليه فغضب ، وقال : « لقد جئتكم بها
بيضاء نقية ، لا تسألوهم عن شيء ليخبروكم بحق لتكذبوا به ،
أو بباطل فتصدقوا به ، والذي نفسي بيده لو أن موسى كان حيا ما وسعه
إلا أن يتبعني » ورجاله موثقون إلا أن في مجالد ضعفا ، وأخرج البخاري
أيضا من طريق عبد الله بن ثابت الأنصاري ، أن عمر رضي الله عنه
نسخ صحيفة من التوراة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء » ، وفي سنده جابر الجعفي وهو
ضعيف ، واستعمله في الترجمة لورود ما يشهد بصحته من الحديث الصحيح ،
وأخرج عبد الرازي من طريق حريث بن ظهير ، قال : قال عبد الله :

لا تسألوا أهل الكتاب فإنهم لن يهدوكم ، وقد أضلوا أنفسهم فتكذبوا بحق أو تصدقوا بباطل » وأخرجه سفيان الثوري من هذا الوجه ، بلفظ « لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء فإنهم لن يهدوكم وقد ضلوا ، أن تكذبوا بحق أو تصدقوا بباطل » وسنده حسن .

قال ابن بطلال عن المهلب : هذا النهي إنما هو في سؤا لهم عما لا نص فيه ، لأن شرعنا مكثف بنفسه فإذا لم يوجد فيه نص ففي النظر والاستدلال غنى عن سؤا لهم ، ولا يدخل في النهي سؤا لهم عن الأخبار المصدقة لشرعنا ، والأخبار عن الأمم السالفة ، وقوله عن معاوية رضى الله عنه أنه ذكر كعب الأخبار ، فقال : إنه كان من أصدق هؤلاء المحدثين الذين يحدثون عن الكتاب ، وإن كنا مع ذلك لنبلوا عليه الكذب ، قوله عن الكتاب أى القديم فيشمل التوراة والصحف ، وقوله لنبلوا أى نختبر ، وقوله عليه الكذب أى يقع بعض ما يخبرنا عنه بخلاف ما يخبرنا به .

قال ابن التين ؛ وهذا نحو قول ابن عباس فى حق كعب المذكور بدّل من قبله فوقع فى الكذب ، قال : والمراد بالمحدثين نظار كعب ممن كان من أهل الكتاب وأسلم ، فكان يحدث عنهم ، وكذا من نظر فى كتبهم فحدث عما فيها ، قال الشيخ نور الدين ، تأمل هذا الكلام ، فإن فيه تصريحاً بأن كعب الأخبار قد وقع له التحديث بالمبدل ، وعذره ما قال ابن عباس رضى الله عنهما ، ومع ذلك فلم تزل الصحابة رضى الله عنهم يطلبون منه أن يحدثهم ، مع ما ظهر لهم مما هو مذكور هنا . هذا على أن شيخنا حفظه الله تعالى قد وقعت له موافقة ذلك فإن شخصاً من حدّاقهم ، وهو صهر لبعض المشتعين أسلم

وهو يحفظ التوراة إلى الآن ، وله خبرة زعم بالمبدل من غيره ، فهو يميز ذلك من ذلك ، مع أن في تصديق كتاب الله وتكذيبه لما ينقل عنهم غنى عن ذلك ، فإنه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه انتهى .

قال ابن التين : ولعلمهم كانوا مثل كعب إلا أن كعباً كان أشد منهم بصيرة وأعرف بما يتوقاه منه ، وحديث أبي هريرة يعنى في الصحيح : « كان أهل الكتاب يقرأون التوراة بالعبرانية ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم ، وقولوا آمنا بالله وما أنزل . . . إلخ » ، كما تقدم في تفسير سورة البقرة ، وقال شيخنا هناك : لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم ، أى إذا كان ما يخبرونكم به محتملاً لأن لا يكون في نفس الأمر صدقاً فتكذبوه أو كذباً فتصدقوه فتقعوا في الحرج ، ولم يرد النهى عن تكذيبهم فيما ورد شرعنا بخلافه ، ولا عن تصديقهم فيما ورد شرعنا بوفائه ، نبه على ذلك الشافعى رحمه الله ، ويؤخذ من هذا الحديث التوقف عن الخوض في المشكلات والجزم فيها بما وقع في الظن ، وعلى هذا يُحمَلُ ما جاء عن السلف من ذلك ، قال الشيخ نور الدين : وما نبه عليه إمامنا الشافعى رحمه الله دال على أنه يجوز نقل المبدل لردّه ، فضلاً عن نقل غيره الإلزام به ، أو بيان ما انغلق عليهم منه ، أو الاستشهاد لغيره بحكاية عنه ، ومن المعلوم أن شيخنا مقلد لإمامه غير ملتفت لمن شدّ عنه ، مما لا يصح بوجه مع كونه قادحاً في الأئمة الأعلام ، ثم ساق ما يأتى في الفصل الثامن نقله عن نص الشافعى من شرح ألقية العراقي ، وقال : ويشهد بذلك من له أدنى مطالعة في علم الحديث مع قدرة على فهم ، إذا تقرّر ذلك

علم أن من عارض قول إمامنا أنه لا بأس بالتحديث بقوله : أن ثم بأساً
غير منظور إليه ولا معلوم به ، فضلاً عن أن يلتفت إليه أو يشتغل به .
انتهى .

وقال شيخنا في حديث أبي هريرة رضي الله عنه : هذا في كتاب
الشهادات ، الغرض منه هنا النهي عن تصديق أهل الكتاب فيما لا يعرف
صدقه من قبل غيرهم ، انتهى .

رجع إلى هذا الباب ، وقوله : لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم
لا يعارض حديث الترجمة ، أى وهى لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء
فإنه نهي عن السؤال ، وهذا نهي عن التصديق والتكذيب ، فيحمل
الثاني على ما إذا بدأهم أهل الكتاب بالخبر ، وقد تقدم توجيه النهي
عن التصديق والتكذيب في سورة البقرة ، يشير إلى ما تقدم أن الشافعي
نبه عليه ، قال : وأثر عن ابن العباس رضي الله عنهما : « كيف
تسألون أهل الكتاب عن شيء تقدم شرحه في كتاب الشهادات ،
قال : هناك أهل الكتاب أى من اليهود والنصارى وكتابكم أى القرآن
أحدث الأخبار بالله ، أى أقربها نزولاً من عند الله فالحديث بالنسبة
إلى المنزل إليهم وهو في نفسه قديم ، ولم يُشَبَّ بضم أوله وفتح
المعجمة أى يُخلط ، ووقع عند أحمد من حديث جابر رضي الله عنه
مرفوعاً : لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء فإنهم لن يهدوكم وقد ضلوا .

وقال في باب ما يجوز من تفسير التوراة وكتب الله : والحاصل
أن الذي بالعربية مثلاً يجوز التعبير عنه بالعبرانية وبالعكس انتهى .

وفي القرآن ما لا يحصى من ترجمة أقوال من تقدم من الأنبياء

عليهم السلام ، وغيرهم من الصالحين والطلحين بالكلام المعجز ،
وفيه نسبة الأقوال إليهم ومن المعلوم قطعاً أن عبارة كل منهم ما كانت
إلا بلسانه انتهى .

هذا ما نقله الأئمة عن الشافعي وغيره من شرح ما لعله يخالف
ما سقته من الأدلة على سنية النقل لما يؤيد شرعنا ، أو يكون فيه عبرة
وعظة ، ولا يخالف الشريعة ورده إليه ، وقد علم منه أن ما رده كتابنا
جاز رده بل حُتِم ، وما قبله جاز قبوله بل لزم ، وأمّا ما قاله الشافعية
في كتب الفقه تبعاً لإمامهم : فمن ظن أنه مخالف لذلك فداؤه عيَاء ،
ومرضه لا ينفع فيه الدواء ، ولا يقع ذلك إلا لمن لم ترسخ قدمه في
الفقه ، ولا أحكمه التحنيك بملازمة المشايخ ، قال الإمام أبو القاسم
الرافعي في شرحه : وكتب التوراة والإنجيل مما لا يحل الانتفاع به
لأنهم بدّلوا وغيروا ، وكذا قال غيره من الأصحاب ، وهو مخصوص
بما علم تبديله بدليل أن كل من قال ذلك علل بالتبديل ، فدار الحكم
معه ، ونصّ الشافعي ظاهر في ذلك ، قال المزني عنه في مختصره في
جامع السير : وما كان من كتبهم أي الكُفّار فيه طِبُّ وما لا مكروه فيه
بيع ، وما كان فيه شرك أبطل وانتُفع بأوعيته ، وقال في الأم في
سير الواقدي في باب ترجمته كتب الأعاجم : قال الشافعي : وما وُجد
من كتبهم فهو مَنعَم كله ، وينبغي للإمام أن يدعو من يترجمه فإن
كان علماً من طب أو غيره لا مكروه فيه ، باعه كما يبيع ما سواه
من المغانم ، وإن كان كتاب شرك شقوا الكتاب فانتفعوا بأوعيته
وأداته فباعها ، ولا وجه لتحريقه ولا دفنه قبل أن يعلم ما هو ، انتهى .

فقوله في الأم كتاب شرك ، مفهم لأنّه كله شرك ، ولهذا عبر

المزني عن ذلك بقوله : وما كان فيه شرك أى من أبواب الكتاب
وفصوله ، ويوضح هذا جداً قول الرافعي ، في شرح قول الوجيز ، في
باب الأحداث : ويجب إهلاك كتبهم التي لا يحل الانتفاع بها ،
وفي جواز استصحابها لفائدة تعرف مذاهبهم خلاف ، قال الإمام : وقد
يخطر للفتن أن كتب الشرك ينتفع بها على معنى أن الحاجة تمس
إلى الاطلاع على مذاهب المبطلين ليوجه الرد عليها ، فإن كانت تلك
المقالات مشهورة فالرأى بإبطالها ، وإن كان فيها ما لم يتقدم الاطلاع عليه
ففي جواز استصحابه : قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام في السير من
مختصر النهاية : ليعرف مقالاتهم ويرد عليهم : تردد واحتمال بين انتهى .

وأدل من ذلك قولهم في باب الأحداث : أن حكمها في الاحترام
بالإكرام بتنزيها عن مس المحدث لها كاحترام القرآن بلا خلاف ،
لكن هل تلحق بما لم ينسخ فيه ليحرم المس أم بما نسخ ليكره ، رجحوا
أن حكمها في ذلك حكم ما نسخت تلاوته من القرآن في أصح
الوجهين ، وهذا الحكم مذكور في الروضة ، والشرحين ، والكفاية
ومختصرها ، والبهجة نظم الحاوي ، وغير ذلك من كتب المذهب .

والتعبير بالأصح على ما اصطلاحوا عليه يدل على أن الوجه القائل
بحرمة مس المحدث لها قوي ، وعبارة محرر المذهب الشيخ محيي الدين
النووي رحمه الله في مسائل ألحقها في آخر باب الأحداث من شرح
المهذب ، الثالثة : يجوز للمحدث مس التوراة والإنجيل وجملتهما ،
كذا قطع به الجمهور ، وذكر الماوردي والرويانى فيه وجهين ، أحدهما
لا يجوز والثاني : قالوا وهو قول جمهور أصحابنا : يجوز لأنها مبدلة منسوخة ،
قال المتولى : فإن ظن أن فيها شيئاً غير مبدل كره مسه ولا يحرم انتهى .

ولا شك أن كراهة مسّ المحدث لها للاحترام ، والاحترام فرغ
جواز الإبقاء والانتفاع بالقراءة والسماع ، وأصرح من ذلك كله قول
الشافعي رحمه الله : إن ما لا مكره فيه يُباع ، وكذا قول البغوي في تهذيبه
في آخر باب الوضوء ، وكذلك لو تكلم أى الجنب بكلمة توافق نظم
القرآن أو قراءة آية نسخت قراءتها أو قراءة التوراة ، والإنجيل ،
أو ذكر الله سبحانه أو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم فجازئاً ،
قالت عائشة رضی الله عنها : كان النبي صلى الله عليه وسلم يذكر الله
على كل أحيانه ، فإنه لا يتخيل أنه يجوز للجنب ما لا يجوز للمُحَدِّث ،
بل كُلُّ ما جاز للجنبِ قراءتهُ جاز للمحدث ولا عكس ، وتعليقه لذلك
بحديث عائشة رضی الله عنها دالٌّ على أن ذلك ذكر الله تعالى ، وأما
قولهم في الوصية إنها لا تجوز بمعصية مثل كتب التوراة والإنجيل
أو قراءتهما ، فالمراد به كتابتهما على ما هما عليه وقراءتهما كذلك ،
فإن من العلوم فيهما المبدل وكتابتهما وقراءتهما كذلك لإقرار بجميع
ما فيهما ، أو تسليط على الإقرار به ، وأما إذا عقب الصحيح بما يليق به
من بيان مصادقته للقرآن وتأييده به ، والمبدل ببيان فساده بتكذيب
القرآن له ، فليس بداخل في ذلك ، وعلى هذا دل كلام الشافعي كما
يأتى عنه في الفصل السابع ، حيث قال : ولو أوصى أن يُكْتَبَ بِثُلْثِهِ
الإنجيل والتوراة ويدرس لم تجز الوصية ، لأن الله عز وجل قد ذكر
تبديلهم منها ، فتأمل تقييده بقوله يدرس يتضح لك ذلك ، ولا يجوز
طرد هذا في تفاصيل الكتابين لثلا يضيع تحليل الإمام رحمه الله بالتبديل ،
ولا حمل المنع المذكور في باب السير وغيره على العموم ، لثلا يتناقض
مع إطلاقهم القول في باب الإحداث بالاحترام ، ولا قولهم بالاحترام

على العموم ، لثلا يتناقض ما قالوه في باب السير من إطلاق المنع ، بل إطلاقهم في كل من البابين مقيد بما في الآخر ، فإطلاقهم الجواز في باب الإحداث مخصوص بما لم يبدل ، وإطلاقهم المنع في باب السير وغيره محمول على المبدل ، ويزيد ذلك عندك وضوحاً ملاحظة ما نقل عن القاضي الحسين أنه يجوز الاستنجاؤ بهما ، لأنه مبنى على القول القائل بأن الكل مبدل ، وهو ضعيف كما يأتى ، أو محمول على المبدل منهما ، لأنه لا يخفى على أحد أن مسلماً فضلاً عن عالم لا يقول إنه يستنجى بنحو ما فيها من نحو قول الله لجميع هذه الآيات كلها : « أنا الربُّ إلهك الذى أصعدتك من أرض مصر من العبودية والرق لا يكونن لك آلهة غيرى ، لا تعملن شيئاً من الأصنام والتماثيل التى مما فى السماء فوق ، وفى الأرض تحت ، ومما فى الماء أسفل الأرض لا تسجدن لها ولا تعبدنها ، لأنى أنا الرب إلهك ، لا تقسم بالرب إلهك كذباً ، لأن الرب لا يُزكى من حلف باسمه كذباً ، أكرم أباك وأمك لبطول عمرك فى الأرض التى يعطيها الرب إلهك ، لا تقتل ، لا تزن ، لا تسرق ، ولا تشهد على صاحبك شهادة زور . »

هذا آخر ما أردت ذكره من الدليل على سنية إطلاق ذكر ما لا مكروه فيه من الكتب القديمة ، للرد على أهلها به ، أو التنبيه على مصادقته لكتابنا ، وإلزامهم به ونحو ذلك من الفوائد التى لا تخفى على منصف ، مثل ظهور إعجاز القرآن ظهوراً بيّناً للذكى والغبي ، فإنه كما قيل : وبضدها تتبين الأشياء ، وأما المبدل فلا يحل ذكره إلا مقروناً ببيان أنه مبدل لبعده زمنه ، وذلك نحو ما قاله الأئمة فى الحديث الضعيف والموضوع ، والله الموفق .

ولم يبق بعد معرفة هذه الأدلة وما ذكر من شرحها وبيانها من كلام الأداة إلا اتباعها ، والوقوف عندها أو القول بالتشهي والتحكم الذي لا يسوغ ولا يعبأ بقائله ، ولا يلتفت إليه ولا يعول بوجه عليه ، كما نقل ذلك عن إمامنا الشافعي الإمام سراج الدين البلقيني في أواخر قسم الفقيه والغنيمة من ترتيبه لكتاب الأم ، قال : ومن خالف شيئاً مما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فليست في قوله حجة انتهى . وقال الشافعي في أواخر كتاب اختلاف الحديث من كتاب الأم في آخر باب نفي الولد يخاطب شخصاً : قال له : لا أنفي الولد باللعان وأجعل لزوج المرأة بكل حال لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الولد للفراش » ، أرأيت رجلاً لو عمد إلى سنة لرسول الله صلى الله عليه وسلم فخالفها أو إلى أمر عرف عوام من العلماء مجتمعين عليه ولم يعلم لهم فيه منهم مخالفاً فعارضه أتكون له حجة بخلافه ؟ أم يكون بها جاهلاً يجب عليه أن يتعلم ؟ لأنه لو جاز هذا لأحد كان لكل أحد أن ينقض كل حكم بغير سنة ، وبغير اختلاف من أهل العلم ، فمن صار إلى مثل ما وصفت من أن لا ينفي الولد بلعان ، خالف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم ما لم أعلم المسلمين اختلفوا فيه ، ثم من أعجب أمر قائل هذا أنه يدعي القول بالإجماع وإبطال غيره ، فما يعدو أن يكون رجلاً لا لا يعرف إجماعاً ولا افتراقاً في هذا ، ويكون رجلاً لا يبالي ما قال . انتهى

وقال الدارمي : أخبرنا الحسن بن بشر ، حدثنا المعافي ، عن الأوزاعي ، قال : كتب عمر بن عبد العزيز : أنه لا رأى لأحد في كتاب الله ، وإنما رأى الأئمة فيما لم ينزل فيه كتاب ولم تسر به سنة من رسول

الله صلى الله عليه وسلم ، ولا رأى لأحد في سنة سنها رسول الله صلى الله عليه وسلم .

أخبرنا موسى بن خليل ، حدثنا معتمر بن سليمان ، عن عبد الله ابن عمر ، أن عمر بن عبد العزيز خطب فقال : يا أيها الناس إن الله لم يبعث بعد نبيكم نبياً ، ولم ينزل بعد هذا الكتاب الذى أنزل عليه كتاباً ، فما أحل الله على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم فهو حلال إلى يوم القيامة ، وما حرم على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم فهو حرام إلى يوم القيامة ، ألا وإنى لست بقاض ولكنى منفذ ، ولست بمبتدع ولكنى متبع .

وقال الشافعى فى أواخر الرسالة فى باب الاجتهاد : ولم يجعل الله لأحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعقل إلا من جهة علم مضى قبله ، وجهة العلم بعد الكتاب والسنة والإجماع والآثار ، ثم ما وصفت من القياس عليها ولا يقيس إلا من جمع الأدلة التى القياس بها ، وهى العلم بأحكام كتاب الله فرضه وأدبه ، وناسخه ومنسوخه ، وعامه وخاصه وإرشاده ، ويستدل على ما احتمال التأويل منه بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإذا لم يجد سنة فبإجماع المسلمين ، فإن لم يكن إجماع فبالقياس ، ولا يجوز لأحد أن يقيس إلا أن يكون عالماً بما مضى قبله من السنن وأقاويل السلف ، وإجماع الناس واختلافهم ولسان العرب ، ولا يكون له أن يقيس حتى يكون صحيح العقل وحتى يفرق بين المشتبه ، ولا يعجل بالقول فيه دون التثبت ، ولا يمتنع من الاستماع ممن خالفه لأنه قد يثبت بالاستماع لترك الغفلة ويزداد به تثبتاً فيما اعتقد من الصواب ، وعليه فى ذلك بلوغ غاية جهده ، والإنصاف من نفسه

حتى يعرف من أين قال ما يقول ، وترك ما يترك ، ولا يكون بما قال ،
أعنى منه بما خالفه حتى يعرف فضل ما يصير إليه على ما يترك إن شاء الله ،
قال محمد : فأما من تم عقله ولم يكن عالماً بما وصفنا فلا يحل له أن
يقول بقياس ، وذلك أنه لا يعرف ما يقيس عليه كما لا يحل لفقير
عاقل أن يقول في ثمن درهم ولا خبرة له بسوقه ، ومن كان عالماً بما
وصفنا بالحفظ لا بحقيقة المعرفة فليس له أن يقول أيضاً بقياس ،
لأنه قد يذهب عليه عقل المعاني ، وكذلك لو كان حافظاً مقصر العقل
أو مقصراً عن علم لسان العرب ، لم يكن له أن يقيس من قبل نقص
عقله عن الأدلة التي يجوز بها القياس فلا نقول يصح هذا والله أعلم .

الفصل السادس

في ذكر بعض من نقل من الكتب القديمة
من الأئمة وأعيان الأمة

وذكر بعض ما نقلوه منها ويلحق به ما نقل عن أهل الأديان كلهم من اليهود والنصارى والمشركين والكهان والشياطين ، وفيه من أقرأ كتب أهل الكتاب من المسلمين ومن يقبل جرحه وأدب العالم في إخفائه ما يخشى به الفتنة على من لا يبلغه فهمه ، كما أنه يوحى به إيمان من يراه من أهل الكتاب . وإن طال الزمان ، روى البخارى في صحيحه الذى تلقته الأمة بالقبول ، وتبركوا به في الارتحال والحلول ، عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما ، أنه قال : وقد سئل عن صفة رسول الله صلى الله عليه وسلم : والله إنه لموصوف في التوراة ببعض صفته في القرآن ﴿يَأَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ وحرزاً للأمة ، أنت عبدى ورسولى سميتك المتوكل ، ليس بفظ ولا غليظ ، ولا صحاب في الأسواق ولا يدفع بالسيئة السيئة ، ولكن يعفو ويغفر ، ولن يقبضه الله حتى يقيم به الملة العوجاء بأن يقولوا لا إله إلا الله ، ويفتح به أعينا عمياء ، وآذاناً صماء وقلوباً غلفاء ، وقال صاحب كتاب الشفا الذى هو شفاء القلوب وجلاء الكروب ، وهو القاضى عياض ، أحد الأئمة الأعلام ، وحفاظ الإسلام ، الذى انتشر كتابه في أقطار الآفاق وبهر ضياؤه حتى فاق النيازك في الإشراق بعد أن ساق الحديث المذكور ، وذكر مثله عن عبد الله بن سلام رضى الله عنه وكعب الأحبار انتهى ، والذى عن عبد الله فى البيوع من البخارى من رواية عطاء عنه كالذى قبله ، وللدارمى عن كعب الأحبار ، قال : نجد مكتوباً فى التوراة محمد

رسول الله عبدى المختار ، فذكر حديثاً للترمذى وقال : حسن غريب عن عبد الله بن سلام رضى الله عنه ، قال : مكتوب فى التوراة صفة محمد وعيسى بن مريم عليهم السلام يدفن معه الحديث وقال فى نحو النصف من الباب الثانى من القسم الأول قالت عائشة رضى الله عنها فى الصحيح لم يكن النبى صلى الله عليه وسلم فاحشاً ولا مستفحشاً الحديث ، ثم قال وقد حكى مثل هذا الكلام عن التوراة من رواية ابن سلام وعبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهم انتهى ، وقد سمع جماعة من الصحابة رضى الله عنهم من بنى إسرائيل كعب وغيره منهم العبادة وغيرهم فقد قال أئمة الحديث إن الصحابى إذا نقل شيئاً لا يقال مثله بالرأى إنه مرفوع فى الحكم إلا إذا كان الصحابى من أهل الكتاب وفى الصحيح عن معاوية رضى الله عنه أنه ذكر كعب الأحبار ، فقال إن كان من أصدق هؤلاء المحدثين الذين يحدثون عن (أهل) الكتاب وإن كنا مع ذلك لنبلوا عليه الكذب ، وفيه عن أبى هريرة رضى الله عنه ، قال : كان أهل الكتاب يقرأون التوراة بالعبرانية ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الْكِتَابِ وَلَا تَكذِّبُوهُمْ » وَقُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ ولم يقل : لا تسمعوا منهم ، ولا تنقلوا عنهم ، وقد تقدم التعريف بالمراد من النهى عن التصديق والتكذيب عن الشافعى وغيره ، ولو يكن للناقل عنهم سندٌ إلا سنة النبى صلى الله عليه وسلم لكان فيها أتم كفاية فكيف وقد سمعت ما تلى عليك من أقوال العلماء فى ذلك .

وقال القاضى عياض أيضاً فى الشفا، فى أواخر الباب الثالث ومعنى قوله لى خمسة أسماء قيل : إنها موجودة فى الكتب القديمة وعند أولى

العلم من الأمم السالفة ، وقال بعده بقليل ، وقد وقع أيضًا في كتب الأنبياء قال داود عليه السلام : اللهم ابعث لنا محمدًا مقيم السنة بعد الفترة ، قال الشيخ نور الدين المحلّي : في هذا اعتماد على أهل الكتاب في نسبة القول إلى الأنبياء عليهم السلام الذين لم ينطقوا عن الهوى ، وفيه ترجمته بالعربية مع نسبته إليهم . . انتهى .

وقال القاضي عياض أيضًا بعد ذلك بقليل : ومن أسماه صلى الله عليه وسلم في الكتب : المتوكل والمختار ومقيم السنة والمقدس وروح الحق ، وهو معنى البار قليط في الإنجيل .

ومن أسماه في الكتب السالفة : ما ذا ما ، ومعناه : طيب طيب وحمّطايا والخاتم والحاتم ، حكاه كعب الأخبار ، ويسمى بالسريانية مشنقح والمنحمن ، واسمه أيضًا في التوراة أحيد ، روى ذلك عن ابن سيرين ، ومعنى صاحب القضيب أى السيف ، ووقع مفسرًا في الإنجيل : معه قضيب من حديد يقاتل به وأمه كذلك .

قال الشيخ نور الدين ، قوله : قال . . . إن اعترض معترض ، وسأل عن فاعل قال من قول شيخنا في نظم الدرر إن وجد قال في التوراة ما هو ؟ فيجاب بأنه أراد بفاعل قال ما أراد هذا العلامة انتهى .

قال : وأوصافه وألقابه وسماته في الكتب كثيرة ، وما ذكرنا منها مقنع ، وقال بعد ذلك بقليل فمحمد بمعنى محمود ، وكذا وقع اسمه في زبور داود ، وقال بعده بيسير : ووقع في أول سفر من التوراة عن إسماعيل عليه السلام : وستلد عظيمًا لأمة عظيمة ، وسمى النبيّ صلى الله عليه وسلم في كتاب داود عليه السلام بجبار ، فقال : تقلد أيها الجبار سيفك فإن ناموسك وشرائعك مقرونة بهيبة يمينك .

قال الشيخ نور الدين : قوله فقال إلى آخره فاعل قال : الكلام عليه كالذي قبله انتهى .

وقال بعد ذلك بقليل : وقال في التوراة والإنجيل في الحديث المشهور في صفته ليس بفظ ، قال الشيخ نور الدين ، والكلام في فاعل قال هذا أيضًا كما تقدم ، انتهى .

وقال في أواخر الباب الرابع ، فصلٌ ومن دلائل نبوته ما ترادفت به الأخبار عن الرهبان والأخبار وعلماء أهل الكتاب ، إلى أن قال : وما أني من ذلك في التوراة والإنجيل مما قد جمعه العلماء وبينوه ونقله عنها ثقات من أسلم منهم ، وعد جماعة ممن أسلم ، ثم قال : وقد اعترف بذلك هرقل ، وعدّ جماعة ممن مات على كفره إلى أن قال : وقد قال لهم : ﴿ قُلْ فَاتُوا بِالْتَّوْرَةِ فَاتْلُوهَا إِنَّ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ إلى غير ذلك مما فيه ، ولا ينكره فقيه ولا فاضل نبيه .

قال الشيخ نور الدين : إن أنكر معترض قول شيخنا في نظم الدرر وقال متى أو مرقس أو غيرها ممن اشتهر عند الكتاب أنهم من حواربي السيد عيسى عليه السلام فيقال له لا يتقاعد نقله عنهم عن نقل هذا الإمام عن الأخبار والرهبان وعلماء أهل الكتاب ، فما أجيب عن هذا فهو الجواب عنه وقوله وعلماء أهل الكتاب عام في مؤمنهم وكافرهم فلا يعترض على من قال : وأخبرني بعض فضلائهم يعني أهل الكتاب وقوله العلماء هو كما يراه من له أدنى مسكة وفهم ، مناد بالإنكار على من ادعى الأجماع ، ومغبر في وجهه ، فافهمه وقوله وقد اعترف إلى آخره سئل لم جعل هذا الإمام كلام هؤلاء الكفرة دلائل مع أن الدين

مستغن عن ذلك بما فيه من البراهين القواطع، وهل هو إلا لأن قطع الخصم بما يعتقده أتم وأحسن يشهد بذلك من حنكته الدراسة انتهى .
وأما ابن ظفر في كتابه « خير البشر بخير البشر » فأكثر من ذلك جداً من التوراة والإنجيل وسفر أنبياء بنى إسرائيل والزبور ، ولم يزل الناس يعظمون هذا الكتاب ويبالغون في تعظيمه ، فالظن فيهم هو مثل هذا المنقول في هذا الزمان عن هؤلاء الأئمة طعن فيهم ، والظن فيهم وهم حَمَلَة الدين والمبلغون له طعن في الدين وهدم لاعتقاد المسلمين .

وفي السيرة لإمام أهل المغازي محمد بن إسحاق تهذيب الإمام أبي محمد عبد الملك بن هشام ، بعد قصة ورقة بن نوفل وزيد بن عمرو بن نفيل رضى الله عنهما ، صفة رسول الله صلى الله عليه وسلم من الإنجيل (١) ، قال ابن إسحاق : وكان فيما بلغني عما كان وضع عيسى بن مريم عليهما السلام فيما جاء من الله في الإنجيل من صفة رسول الله صلى الله عليه وسلم مما أثبت يحسن الحوارى لهم حين نسخ لهم الإنجيل من عهد عيسى بن مريم عليهما السلام ، أنه قال : من أبغضنى فقد أبغض الرب ولولا أنى صنعت بحضرتهم صنائع لم يصنعها أحد قبلى ما كانت لهم خطيئة ، ولكن من الآن بطروا وظنوا أنهم يعزوني وأيضاً للرب ولكن لا بد أن تتم الكلمة التى فى الناموس ، أنهم أبغضونى مجاناً ، أى باطلا فلو قد جاء المنحمننا هذا الذى يرسله الله إليكم من عند الرب روح القسط ، هذا الذى من عند الرب خرج ، فهو شهيد على وأنتم أيضاً لكنكم قديماً كنتم معى فى هذا ، قلت لكم لكى لا تشكوا . فالمنحمننا بالسريانية محمد صلى الله عليه وسلم وهو بالرومية

البنار قليطيس ، ولا يخفى ما قال في السيرة بعد هذا مما نسبته قريش إلى النبي صلى الله عليه وسلم مما يجافى عنه منصبه الشريف ومقداره العالى ، وقولهم : إنا نعبد الملائكة وهى بنات الله ، وقولهم لن نؤمن لك حتى تأتى بالله والملائكة قبيلا ، ونحو ذلك من فجورهم ، إلى غير ذلك من كلماتهم الباطلة ، ومن حكاية مذاهب الجاهلية وما كانوا عليه من الفصائح ، وقال ابن هشام ، فى وفد نصارى من نجران : فكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم أبو حارثة بن علقمة ، والعاقب عبد المسيح ، والأيم السيد ، وهم من النصرانية على دين الملك مع اختلاف من أمرهم يقولون : هو الله ، ويقولون : هو ولد الله ، ويقولون : هو ثالث ثلاثة ، وكذلك قول النصرانية فهم يحتجون فى قولهم هو الله بأنه كان يُحيى الموتى ، ويبرئ الأسقام ، ويخبر بالغيوب ، ويخلق من الطين كهيئة الطير ثم ينفخ فيه فيكون طائراً ، وذلك كله بأمر الله تبارك وتعالى ، ولنجعله آية للناس ، ويحتجون فى قولهم أنه ولد بأنهم يقولون لم يكن له أب يُعلم ، وقد تكلم فى المهدي ، لم يصنعه أحد من ولد آدم قبله ، ويحتجون فى قولهم أنه ثالث ثلاثة بقول الله فعلنا وأمرنا وخلقنا وقضينا ، فيقولون : لو كان واحداً ما قال إلا فقلت وقضيت وأمرت وخلقنت ، ولكنه هو وعيسى ومريم ، ففى كل ذلك من قولهم نزل القرآن ونقل هذا الكفر عنهم المفسرون البغوى والأصفهاني والبيضاوى وغيرهم فى السير أيضاً ، والتفاسير عند ﴿ لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ ﴾ (١) وعند ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ ﴾ (٢) وغير ذلك من

(١) سورة آل عمران ، الآية ١٨١ .

(٢) سورة المائدة ، الآية ٦٤ .

الآيات التي حكى الله كفرهم فيها ، من حكايات كفرهم التي شرح الله لنا ذكرها ، لنها أشياء تقشعر من سماعها الجلود ثم ذكر بعد هذا أمر النجاشي رضي الله عنه لما أرسلت إليه قريش في أمر من هاجر إليه من الصحابة رضي الله عنهم ، وأن جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه لما قرأ عليه صدرأ من كهيعص بكى وبكت أساقفته ، وقال النجاشي : إن هذا والذي جاء به موسى ليخرج من مشكاة واحدة ، ولاشك أن التوراة كان قد بُدِّلَ فيها قبل ذلك ما بُدِّلَ ، فلا ينصرف قوله إلا إلى ما عرف أنه غير مبدل ، ولا سبيل له إلى معرفة ذلك إلا أحد أمرين : إما قائلٌ يعتقد صدقه وعلمه ، وإما صُحُفٌ يُعْتَقَدُ حفظها ، وكل من الأمرين يطرقه احتمال ، فنحن أعرف منه بتمييز المبدل من غيره من كتابنا المهيمن على كل كتاب وهو المحفوظ الذي لا يطرقه شك أصلاً ، لأن من سمعه فكأنما سمعه من الذي جاء به صلى الله عليه وسلم لأنه معجز لا يمكن الإتيان بمثله ، ومحفوظ لا يمكن تبديله ، ومتواتر لا يجوز انقطاع تواتره ، ومثل ما ذاق النجاشي رضي الله عنه أمر القرآن وما صح من التوراة ، كذلك ذاق ورقة حيث قال للنبي صلى الله عليه وسلم لما سمع منه : هذا الناموس الذي نزل الله على موسى ، كما هو في الصحيح عن عائشة رضي الله عنها .

وقال الإمام ناصر الدين البيضاوي بن شمس الدين محمود الأصبهاني في تفسيره في قوله تعالى ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا﴾ (١) في أول الكلام ، ولقد ضربت الأمثال في الإنجيل بالأشياء المحقرة

كَالزُّوَانِ وَالنُّخَالَةِ وَحَبَّةِ الْخَرْدَلِ وَالْحَصَاةِ وَالْأَرْضَةَ وَالذُّودَ وَالزَّنَابِيرَ ،
وعند قوله ﴿ الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ ﴾ (١) . ومنها أخذ
الميثاق عليهم بأنهم إذا بعث إليهم رسول يصدقه الله بمعجزاته صدقوه
واتبعوه ، ولم يكتفوا بذكره فيما تقدمه من الكتب المنزلة عليهم لقوله
﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ ﴾ (٢) . وقوله في الإنجيل لعيسى عليه
السلام : « سَأَنْزِلُ عَلَيْكُمْ كِتَابًا فِيهِ نَبَأُ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَنَبَأُ مَا أَرَيْتُهُ
إِيَّاهُمْ مِنَ الْآيَاتِ وَمَا أَنْعَمْتُ عَلَيْهِمْ وَمَا نَقَضُوا مِنْ مِيثَاقِهِمُ الَّذِي
وَأَثَقُوا بِهِ » .

قال الشيخ نور الدين يسأل عن مرجع المضاف إليه يعني
في قوله وقوله في الإنجيل ما هو ، على أنك إذا تأملت رأيت أنه
لا إشكال في إسناد ذلك إلى الله تعالى عند ظن صحته ما أسند ، ولم لم
يصل ذلك إلى القطع ، يشهد لذلك أن المحدثين لم يوجبوا بيان حال
الحديث الضعيف ، مع أن جملة الأحاديث القدسية ، يقال فيها
قال الله كذا إلى آخره ، فإن ادعى أن المحدثين كلهم يخطئون فلا إشكال
حينئذ ، نعم إن قيل بعض الناس لا يتعلق به هذه الأحكام بل ينفرد
بأحكام مختصة به يقرب إذن انتهى .

وقال في تفسير قوله تعالى ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ ﴾ (٣)
فمنهم من قال إنه أي إبليس كان كافراً أبداً يدل على ذلك ما نقل
عن شارح الأناجيل الأربعة أنه وقع المناظرة بين الملائكة وبين إبليس

(١) سورة البقرة ٣٩ .

(٢) سورة البقرة ٤٠ .

(٣) سورة البقرة ٣٤ .

بعد الأمر بالسجود وإبائه ، قال إبليس للملائكة إني أسلمٌ أن الله خالقى وخالق الخلق ، لكن لى على حكمته أسئلة سبعة ، الأول : ما الحكمة فى الخلق لاسبيا إذا كان عالماً بأن الكافر لا يستوجب عند خلقه إلا الألم ؟ وسرد السبعة ، وقال بعدها : فأوحى الله تعالى إليه من سرادقات الجلال والكبرياء : يا إبليس إنك ما عرفتنى ولو عرفتنى لعلمت أنه لا اعتراض علىّ فى شئ من أفعالى ، فإنى أنا الله لا إله إلا أنا لا أسأل عما أفعل ، قال الشيخ نور الدين : يُسئل عن حال هذا الشارح الذى نقل عنه هذا الإمام أمسلم هو أو لا ؟ فإن كان الأول فقد شرح زيادة على نقله للإلزام أو بيان ما انغلق عليهم منه إلى غير ذلك ، هذا المسلم أما من المعلوم أن الأصح أن فيه المبدل فمحل النزاع أولى وإن كان الثانى فقد نقل هذا الإمام عن شرحه لما منع النقل منه لما تقدم فغير متقاعد محل النزاع عنه ، هذا مع أن من جملة ما نقل شبهة إبليس المعلوم كفروه المقتضية وهن الدين لردها فالرجوع إلى الحق أولى انتهى .

وقال فى تفسير قوله ﴿ أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ (١) نقلا عن الإمام الرازى هذا آخر الآيات الدالة على النعم التى أنعم الله بها على جميع بنى آدم وهى دالة على التوحيد موافقاً لما فى التوراة والإنجيل ، وقال فى تفسير ﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أَوْف ﴾ المراد بعهدى أربعة أقوال ، أحدها : ما عهد إليهم فى التوراة من صفة محمد صلى الله عليه وسلم وأنه سيبعثه على ما قال الله تعالى فى الأعراف ﴿ وَرَحِمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ ﴾ (٢) الآية .

(١) سورة البقرة الآية ٣٩ .

(٢) سورة الأعراف الآية ١٥٦ .

ثم قال ولنذكر بعض ما جاء في كتب الأنبياء المتقدمين من البشارة بمقدم محمد صلى الله عليه وسلم ، منها : ما جاء في الفصل التاسع من السفر الأول من التوراة أن هاجر لما غضبت عليها سارة تراءى لها ملكٌ فقال لها : يا هاجر ! أين تريدين ؟ ومن أين أقيبت ؟ قالت : أهرب من سيدتى سارة ، فقال لها : ارجعى إلى سيدتك واحفظى لها ، فإن الله سيكثر زرعك وذريتك وستحملين وتلدين ابناً وتسميه إسماعيل من أجل أن الله سمع تلبينك وخشوعك ، وهو يكون عين الناس وتكون يده فوق الجميع ، ويد الجميع مبسوطة إليه بالخضوع ، ومنها ما جاء في الفصل الحادى عشر من السفر الخامس : إن الرب إلهكم مقيم لكم نبياً من بينكم ومن إخوتكم ، وفي هذا الفصل أن الرب قال لموسى وأى رجل لم يسمع كلامى الذى يؤديه أنا منتقمٌ منه ، وفي تفسير قوله تعالى ﴿ وَأَمَّنُوا بِمَا نَزَّلْتُمْ مُّصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ ﴾ ومعنى مصدقا أنه حصلت البشارة لمحمد وبالقرآن فى التوراة والإنجيل ، فيلزم الإيمان به ، لأن التوراة والإنجيل قد شهدا على صدق النبى صلى الله عليه وسلم ، وإنما ذكر الله هذا الكلام ليكون حجة على بنى إسرائيل ، وفى وجوب الإيمان بمحمد صلى الله عليه وسلم ، وهذا الكلام يدل على نبوة محمد صلى الله عليه وسلم من وجهين ، الأول أن شهادة كتب الأنبياء عليهم السلام لا تكون إلا حقاً ، والثانى أنه صلى الله عليه وسلم لم يقرأ كتبهم ولم يكن له معرفة بذلك إلا من قبل الوحي ، وفى تفسير قوله تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا ﴾ (١) لأنهم يتهودون أى يتحركون عند قراءة التوراة ، ويقولون إن السموات والأرض تحركتا حين آتى الله عز وجل التوراة لموسى عليه

(١) سورة البقرة ، الآية ٦٢ ، والمائدة آية ٦٩ .

السلام ، وفي تفسير قوله تعالى ﴿ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُوبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ﴾ (١) فاحتالوا فعملدوا إلى صفة محمد صلى الله عليه وسلم في التوراة وكان صفته فيها : حَسَنَ الْوَجْهِ حَسَنَ الشَّعْرِ أَكْحَلَ الْعَيْنَيْنِ رُبْعَةً ، فغَيَّرُوهَا وَكَتَبُوا مَكَانَهَا طَوَالَ أَزْرَقِ سَبْطِ الشَّعْرِ ، وفي تفسير ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ ﴾ (٢) إنهم كانوا قرأوا في التوراة : أن الله يبعث في آخر الزمان نبياً ينزل عليه قرآناً مبيناً ، وفي تفسير ﴿ مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ ﴾ (٣) تمسك اليهود في استحالة النسخ بشبهه منها أن الله تعالى إن كان عالماً باستمرار الحكم إلى وقت النسخ فينتهي الحكم بنفسه فلا رفع فلا نسخ ، ومنها لو نسخت شريعة موسى لبطل قول موسى المتواتر : هذه شريعة مؤبدة عليكم ما دامت السموات ، وفي تفسير ﴿ وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ ﴾ (٤) روى أن ابن سلام دعا ابني أخيه سلمة ومهاجرا ، فقال لهما : قد علمتا أن الله يقول في التوراة إني باعث من ولد إسماعيل نبياً اسمه أحمد ، فمن آمن به فقد اهتدى ورشد ، ومن لم يؤمن به فهو ملعون ، فأسلم سلمة وأبي مهاجر ، وفي تفسير ﴿ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ (٥) وقد أوحى الله تعالى إلى داود : كيف عرفني وكيف عرفت نفسك ؟ فقال : عرفتك بالقدرة والقوة والبقاء ، وعرفت نفسي بالضعف والعجز والفناء . قال : الآن عرفني . وقال في تفسير ﴿ وَأَخِي الْمَوْقِيُّ بِأَذْنِ اللَّهِ ﴾ (٦) فأحيى أربعة أنفس العازر وكان صديقاً له ،

(١) سورة البقرة الآية ٧٩ .

(٢) سورة البقرة الآية ٨٩ .

(٣) سورة البقرة الآية ١٠٦ .

(٤) سورة البقرة الآية ١٣٠ .

(٥) هذه بقية الآية السابقة ، وصحتها (إلا من سفه نفسه) .

(٦) سورة آل عمران ٤٩ .

فأرسلت أخته إلى عيسى عليه السلام فذكر قصته التي في الإنجيل ، فإن كان المحذور عند من أنكروا لقلته ممارسته لكتب الأئمة ذكر ما في الكتب القديمة فقد ذكر هذا الإمام المفسر وغيره من الأئمة الكبار كالرازي وكالبغوي كثيراً من ذلك ، فإن البغوي ذكر في تفسيره ﴿ قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾ (١) في آل عمران قصة الذي أضاف مريم وابنها عليهما السلام وأحسن إليهما ، ثم استضافه الملك وليس عنده شراب فاهتم ، فأمره عيسى عليه السلام فملأ الخوابي ماءً ثم دعا له فإذا هو شراب جيد ، فعرف الملك ذلك فسأله أن يُحیی ابنه ، وكان قد مات فأحياه ، كما ذكرها في الإنجيل ، وذكر في آخر القصص قصة هارون ببعض ما في التوراة غير معزوة إليها ، وزادها أمراً فاحشاً جداً نسبوه إلى موسى عليه السلام ، نزهت كتابي عن ذكره ، وإن كان المحذور عزوه إلى تلك الكتب التي أخذ منها لأذكره غير معزوة إليها فذلك أمر لا يعقله عاقل ، والتفاسير وغيرها طافحة بالنقل عن أهل الكتاب ، ومن المعلوم أنهم لا يأخذون ذلك إلا من كتبهم أو عمن أخذه منها ، فمن سوغ النقل عنهم غير معزوة ومنعه معزوا ، مع ما تقدم عن البخاري والشافعي وغيرهما من النقل معزوا إلى كتبهم ، قال الشيخ نور الدين : وإنما قال شيخنا لقلته ممارسته إلى آخره لأن من المعلوم أن سيرة المصطفى صلى الله عليه وسلم التي هي عبارة عن ترجمة الدين وكيف بدأ وكيف نشأ ، ومن أشهر السير وأجلها سيرة ابن هشام والكلاعي وابن سيد الناس وهي مشحونة بالنقل عن التوراة والإنجيل بواسطة الأخبار والرهبان ، ففيها إسناد القول والاكتفاء فيه بأقوالهم ، ومن لم يطالع

(١) سورة آل عمران ٥٢ .

ذلك فهو عن الاعتناء بالدين بمغزل ، هذا مع أن فيها نقل ما كانت
الجاهلية عليه من عبادة الأوثان وغيرها مما كان ديناً لهم وهو هباءً منثور ،
فإن كان المحذور نقله لنسخه أو غير ذلك فذلك كذلك انتهى ، فإن
قال قائل : إن الناقل عنهم بواسطة أحد ممن أسلم منهم مثل كعب
فنقله سائغ لأنه يميّز بين المبدّل وغيره ، ونقل غيره لا يسوغ لأنه
لا يعرف المبدّل من غيره ، قيل : قد تقدم عندما ذكر عن النجاشي
في قوله : إن هذا والذي جاء به موسى ليخرج من مشكاة واحدة : أنا أعرف
منهم بالمبدّل لشهادة كتابنا المهيمن على كل كتاب لكونه مأموماً من
التحريف والتبديل والغلط ، بخلاف من يعرف ذلك من غيره ، فإن
وسائطه غير مأمونة وقال الأصهباني أيضاً في تفسير قوله تعالى ﴿حَتَّى
يَأْتِيَنَّا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ النَّارُ﴾ (١) ، قال المفسرون : كانت القرابين والغنائم
لا تحل لبني إسرائيل ، وكانوا إذا قربوا قرباناً أو غنيمة فتقبل منهم ،
جاءت نارٌ بيضاء من السماء لها دخان ولها دوى فتأكل ذلك القربان
وتلك الغنيمة فتحرقها ، فيكون ذلك علامة القبول ، وإذا لم يقبل
بقي على حاله . وقد كان بنو إسرائيل يذبحون لله فيأخذون
أطياب اللحم فيضعونها في وسط البيت والسقف مكشوف فيقوم النبي
في البيت ويناجي ربه وبنو إسرائيل خارج البيت ، فتنزل نارٌ فتأخذ
ذلك القربان فيحرق النبي ساجداً فيوحى الله إليه بما شاء ، وقيل :
إن الله أمر بنى إسرائيل في التوراة من جاءكم من أحد يزعم أنه رسول
الله فلا تصدقوه حتى يأتيكم بقربان تأكله النار حتى يأتيكم المسيح
ومحمد ، فإذا أتياكم فآمنوا بهما فإنهما يأتيان بغير قربان ، قيل :

هذه دعوى باطلة وافتراء على الله ، انتهى كلام الأصفهاني . وقد قال :
إنه يقال إنه مُبَدَّل وكذا نقله أبو حيان والبيضاوي والبغوي وغيرهم
غير معزو ، وقال الأصبهاني في تفسير ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا
الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ ﴾ (١) وكان من جملة آذاهم للرسول
صلى الله عليه وسلم أنهم كانوا يكتبون ما في التوراة والإنجيل من الدلائل
الدالة على نبوته ، وكانوا يحرفونها ويذكرون لها تأويلات فاسدة ، وفي
تفسير قوله تعالى ﴿ هَذَا ذَكَرَ مِنْ مَعِيَ وَذَكَرَ مِنْ قَبْلِي ﴾ (٢) أى وهذا ذكر
من قبلى أى التوراة والإنجيل ، وليس فيها كلها إباحة ، ذلك أن اتخاذ
آلهة غير الله سبحانه ، وقال الأصبهاني أيضا في تفسير قوله تعالى ﴿ وَقَالَتِ
الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ ﴾ (٣) ، وقال ابن عباس رضى
الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم دعا جماعة من اليهود إلى دين
الإسلام وخوفهم بعقاب الله ، فقالوا : كيف نخوفنا بعقاب الله ونحن
أبناء الله وأحباؤه ، وأما النصارى فإنهم يتلون في الإنجيل الذى لم
أن المسيح قال لهم : اذهب إلى أبى وأبيكم ، وقال في تفسير قوله تعالى
﴿ يَا قَوْمِ ادْخُلُوا الْأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ ﴾ (٤) وذلك أن الجواسيس لما رجعوا
إلى موسى وأخبروه بما عاينوا ، قال لهم موسى عليه السلام : اكنموا
شأنه ولا تخبروا به أحداً إلى آخر القصة كما ذكرت في التوراة ، وقال
الإمام أبو حيان في تفسيره النهر ، في قوله تعالى ﴿ وَقَالَ الْمَسِيحُ يَا بَنِي
إِسْرَائِيلَ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ﴾ (٥) وهذا الذى ذكره الله عنه هو

(١) سورة آل عمران ١٨٧ .

(٢) سورة الأنبياء ٢٤ .

(٣) سورة المائدة ١٨ .

(٤) سورة المائدة ٢١ .

(٥) سورة المائدة ٧٢ .

مذكور في إنجيلهم يقرأونه ولا يعملون به ، وهو قول المسيح : يا معشر بني المعمودية وفي رواية يا معشر الشعوب قوموا بنا إلى أبي وأبيكم ، وإلهي وإلهكم ، ومخلصي ومخلصكم . قال الشيخ نور الدين : وإذا تأملت ما نقله الإمام أبو حيان ، وقابلت به ما شنع به علي شيخنا ، مع بيانه في آخر كل نقل ما لا يجوز إطلاقه في شريعتنا ، مع إسقاط الإمام أبي حيان بيان ذلك اعتماداً على ظهور الأمر لمن يطالع التفسير ، فإنه لا يكون إلا ممن رسخت قدمه في الفضائل ، ظهر لك حال التشنيع ، فالمنصرف من نقد الكلام ولم يخش في الله لومة لؤام ، نعوذ بالله من حسدٍ يسدُّ باب الإنصاف ، انتهى .

وفي كتاب الإمام حجة الإسلام أبي حامد الغزالي المسمى بالرد الجميل مثل هذا الإطلاق في غير موضع ، بل الكتاب كله موضوع لما فيه وفي التوراة من إطلاق الأب والابن وما ظاهره الاتحاد وتأويل ذلك وتضليلهم في الاعتراض بظاهره من غير رد له إلى المحكم ، قال الشيخ نور الدين هذا مع ما فيه - أي كتاب الغزالي - من النقل عن إنجيل يوحنا ومرقص ولوقا فيالله من ساع في التشنيع على مثل هذا الإمام وعلى غيره من الصحابة والتابعين والمقلدين وغيرهم .

وكم من عائب قولاً صحيحاً وآفته من الفهم السقيم انتهى . وكذا صاحب كتاب الصحائف في أصول الدين ذكر كثيراً من التوراة والإنجيل ورد عليهم بهما . وقال : إن أحسن ما يرد على الإنسان بما يعتقد وينجح باستخراج ذلك ، وذلك أيضاً موجود في شرح المقاصد للشيخ سعد الدين ، وكذا شرح المواقف للسيد ، وغيرهما من أصول

الدين فإن كان المحذور عند من أنكر ذلك مجرد ذكره ففي هؤلاء الأئمة أسوة ، وكفى بهم متبعاً وقدوة ، فالطاعن في من اقتدى بهم لأجل ما اقتدى بهم فيه طاعنٌ فيهم ، والطاعن فيهم وهم سلف الأمة وعلماؤهم وصلحاؤهم وحملة الشريعة طاعن في الدين فكيف إذا انضم إلى ذلك تأييدهم بنص الكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد . فقد قال الله تعالى في كتابه العزيز الذي يقرأ على البرِّ والفاجر والعالم والجاهل ﴿وقالت اليهود عزيزُ ابنِ الله وقالت النصرانيُّ المسيح ابنُ الله﴾ (١) وإن كان المحذور عندهم ذكره مقروناً برده أو تأويله بأن المراد به غير ظاهره ، فهو منابذة للدين ، وقال الإمام ناصر الدين البيضاوي في تفسير قوله تعالى ﴿بديع السموات والأرض وإذا قضى أمراً فإنما يقول له كُنْ فَيَكُونُ﴾ (٢) واعلم أن السبب في هذه الضلالة يعني اعتقادهم أن ذلك حقيقة أن أرباب العلوم المتقدمة كانوا يطلقون الأب على الله باعتبار أنه السبب الأصلي حتى قالوا : إن الأب هو الرب الأصغر والله تعالى هو الأب الأكبر ، ثم ظنت الجهلة منهم أن المراد به معنى الولادة فاعتقدوا ذلك تقليداً ولذلك كُفِّرَ قائله ومنع منه ، مطلقاً حسماً لمادة الفساد ، انتهى . فهذا يسير مما نقله الأئمة عن أهل الكتاب ومن كتبهم من كان يريد الحق كُفِّيَ في معرفته ، ومن أراد الباطل والعداء فالله قاصمٌ له وعاصمٌ من كيده . وما أشبه قوله في منع النقل عنهم رأساً الذي قد يلزم منه ردُّ كل ما عندهم من غير نظر في كتابهم بتكفير كل من طائفهم الأخرى . قال ابن إسحاق : ولما قدم

(١) سورة المائدة ٧٢ .

(٢) سورة البقرة ١١٧ .

[أهل نجران من النصارى على رسول الله صلى الله عليه وسلم أنتهم أحبار
يهود فقال رافع بن حرملة : ما أنتم على شئ ، وكفر بعيسى عليه السلام
وبالإنجيل ، فقال رجل من أهل نجران من النصارى لليهود : ما أنتم
على شئ ووجد نبوة موسى عليه السلام وكفر بالتوراة فأنزل الله تعالى
(وقالت اليهود ليست النصارى على شئ وقالت النصارى ليست اليهود
على شئ وهم يتلون الكتاب) (١) وقد كانت الكتب الإلهية القديمة
فيها هو خير من هذا العصر مما سلف من الأعصار التي كانت أكثر علماء
وعلماء وأمارين بالمعروف متظاهراً بها غير مخفى أمرها حتى إنها توقوف
في خزائن أهل الإسلام ، وكانت هذه الكتب تقرأ على العلماء فلا ينكر
ذلك ، فقل قاضي القضاة شمس الدين بن خلكان في تاريخه عن
الكامل أبي الفتح موسى بن يونس الشافعي والد شارح التنبيه : أنه كان
متبحراً في العلوم ، وأن الفقهاء كانوا يقولون إنه يدري أربعة وعشرين
فنّاً دراية متقنة ، فمن ذلك المذهب وكان فيه أوحده الزمان وكان يحل
الجامع الكبير للحنفية أحسن حل إلى أن قال : وبالجملة فلقد كان
كما قال الشاعر :

وكان من العلوم بحيث يقضى له في كل علم بالجميع

قال : وكان له في التفسير والحديث وأسماء الرجال وما يتعلق به يد
جيدة ، وقال : وكان شيخنا ابن الصلاح يبالغ في الثناء عليه ويعظمه
فقليل له يوماً : من شيخه ؟ فقال هذا الرجل خلقه الله عالماً لا يقال
من شيخه ، فإنه أكبر من هذا . قال : وكان أهل الذمة يقرأون عليه

التوراة والإنجيل ويشرح لهما هذين الكتابين شرحاً يعترفون أنهم لا يجدون من يوضحهما لهم مثله ، ونقل عن الأثير الأبهري أنه قال : ما دخل بغداد مثل الكمال ، هذا إلى أن قال : وهو في الفقه والعلوم الإسلامية نسيج وحده ، ودرس في عدة مدارس ، وتخرج عليه خلق كثير وتولى المدرسة العلامة عن أخيه الشيخ عماد الدين محمد ، ولما فتحت المدرسة القاهرية تولاها ثم تولى المدرسة البدرية ، وحضر في بعض الأيام درسه جماعة من المدرسين أرباب الطيالة ، وكان العماد أبو علي عمر بن عبد النور الصنهاجي النحوي البجائي حاضراً فأنشد على البديهة :

كمال كمال الدين للعلم والعلی فهيهات ساع في مساعيك يطمع
إذا اجتمع النظار في كل موطن فغاية كل أن تقول ويسمعوا
فلا تحسبهم من عناد تطيلسوا ولكن حياءً واعترافاً تقنعوا

وأطال في مدحه وقال في أثناء الكلام ومن يقف على هذه الترجمة قد ينسبني إلى المغالاة في حق الشيخ ، ومن كان من أهل تلك البلاد وعرف ما كان الشيخ عليه علم أني ما أعرتة وصفاً ، ونعوذ بالله من الغلو والتساهل في النقل ، ونقل عنه كثيراً من هذه الترجمة وما ذكره عن التوراة والإنجيل كل من جاء بعده كابن الوردي وابن الشحنة في تاريخهما ، والسبكي والإسنوي وابن قاضي شعبة في طبقاتهم ، وقال السبكي في آخر ترجمته : وحاصل الأمر عند الإنصاف وترك الغلو أنه كان إماماً مبرزاً ذكياً جامعاً لأشتات العلوم انتهى ، ولم يعب عليه أحمد ممن ترجمه

إقراءه للتوراة والإنجيل ، وكل من بدأ الناس سبقاً وعلاماً فوقاً ،
لا يعلم من يتكلم فيه ممن لا يفهم بعض كلامه ، أو يحسده لأنه
لا يصل إلى جميع مراده كما قيل :

وكم من عائب قولاً صحيحاً وآفته من الفهم السقيم
وإذا أنتك مذمتي من ناقص فهي الشهادة لي بآئي كامل
ومن جهل شيئاً عاداه ، وما ينسب إلى إمامنا الشافعي رحمه الله أو على
ابن أبي طالب رضي الله عنه .

وخذ كل امرئ ما كان يجهل والجاهلون لأهل العلم اعداء
ومن المعلوم عند أئمة الحديث وجهابذة النقد أن الجرح
لا يقبل إلا مفسراً بل وان فُسرَّ نظر في الخارج هل هو مطعون
فيه بجهل أو فسق أو غرض ، وإن سلم من ذلك وكان هناك توثيق
من هو مثله أو أعلى منه ، نظر في القولين هل يتنافيان أم لا ؟ ويجتهد
في مثل ذلك ليقدم الأصل ويترك غيره ، فأعراض الناس ليست هيئة
ليتكلم فيها من لم يتضلع بالعلوم ويشتهر بالدين ، فما جاء البلاء إلا بمن
يتكلم وهو يظن أنه يعلم ، والحال أنه لا يقبل في ثمن درهم كما
مضى عن إمامنا الشافعي ، ولا سيما إن وجد له جهلة مثله ، فالجنسية
علة الضم يتلقفون من كلامه ويبردون غليل حسده وأوامه ، وما آفة
الأخبار إلا روايتها ، ولعمري أن الحق لو اوضح جداً عند من يتعرفه
وهو منصف ، فكل من يتكلم من وراء منسوب إلى أفرى القرى ، ومن
لم يقدر على إبراز كلامه لخصمه فقد شهد على نفسه بجهلها ولخصمه
بعلمه ، وهذا برهان بديهي التصور ، واضح التقرر والتحرر ، ولمثل
هذا كان مثل هذا الأمر مما ينبغي أن يصاب عن لا يسغفه عقله ، فقبح

الله من أحوج إلى إظهاره ، ودعا إلى إشاعته عند من ليس بأهله وإشهاره
فقد ذكر أئمة المحدثين في الآداب المحدث أنه لا يروى في الإملاء المشكل الذي
لا يحتمله عقول العوام ، قال الشيخ زين الدين العراقي تبعاً لابن الصلاح
في شرح منظومة كتابه : قال الخطيب : وليجتنب في أماليه ، ما لا
تحتمله عقول العوام ، ثم قال : وإن الأحاديث صحاحاً ولها في التأويل
طرق ووجوه إلا أن من حتمها أن لا تروى إلا لأهلها خوفاً من أن يضل
بها من جهل معانيها فيحملها على ظاهرها ، أو يستنكرها فيردها ،
هذا وأما ما نقل العلماء عن غير أهل الكتاب من أعداء الإسلام في
تأييد الحق وتكذيب الباطل فكثير ، ففي السيرة باب معقود للنقل
عن الأخبار من اليهود والرهبان من النصارى والكهان من العرب ، قال
ابن هشام : أما الأخبار من يهود والرهبان من النصارى فمما وجدوا في
كتبهم من صفتهم وصفة زمانه ، وأما الكهان من العرب فأتتهم به
الشياطين من الجن فيما تسترق من السمع ، إذ كانت لا تحجب عن
ذلك بالقذف بالنجوم ، فقد اشتمل هذا على النقل في تأييد الإسلام
عن جميع طوائف الكفرة من الجن والإنس ، وتلقّت ذلك الأمة بالقبول
بل استحسوه وأثنوا عليه ومدحوه عصراً بعد عصر وجيلاً بعد جيل ،
فقد وقع عليه الإجماع وانفصل النزاع حتى جاء في هذا الزمان من
لا خلاق له ، يشنع بما ليست له حقيقة ولو ثبت كان جهده أن يكون
مثل هذا ، فيخشي على من أنكر مثله على بعض أهل عصره أن يكون
ممن أنكر مجعماً عليه معلوماً من الدين بالضرورة ، وقال ابن هشام
عقب النقل عن طوائف الكفرة في إنذار يهود برسول الله صلى الله عليه
وسلم : ومنهم رجلٌ بشر برسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال سلمة

ابن سلامة بن وقش: فوالله ما ذهب الليل والنهار حتى بعث الله رسوله صلى الله عليه وسلم وهو حي بين أظهرنا ، فآمنا به وكفروا به بغيا وحسداً ، وفيها في قصة حسان رضى الله عنه في الذي قال من اليهود : وطلع الليلة نجم أحمد .

وفى البخارى النقل عن ابن الناطور وهرقل في ظهور النجم الدال على النبي صلى الله عليه وسلم المبعوث إلى الأميين صلى الله عليه وسلم ، ومن ذلك قصة ابن الهيسان التي نفع بها ناساً منهم ابنا سعيّة فأسلموا بعد مدة طويلة ، وغير ذلك وهو كثير ، وفى السيرة والتفسير لقوله تعالى ﴿وكانوا من قبلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (١) إن الأنصار رضى الله عنهم . قالوا: إن مما نفعنا وهدانا للإسلام لما كنا نسمع من رجال يهود من أمر النبي صلى الله عليه وسلم « انتهى .

وهذا الذى يذكر فى التفسير من كتبهم يرجى به ما رعى من ذلك ولو بعد حين ، وقال ابن هشام فى السيرة فى بنيان الكعبة قال ابن إسحاق : فحدثنى بعض من يروى الحديث أن رجلاً من قريش ممن كان يهدمها ، أى الكعبة حين أرادوا بناءها أدخل عتلة بين حجرين منها ، ليقلع بها أحدهما فلما تحرك الحجر تنقضت مكة بأسرها فانتهوا عن ذلك الأساس ، قال : وحدثت أن قريشاً وجدوا فى الركن كتاباً بالسريانية فلم يدرؤا ما هو حتى قرأه لهم رجل من يهود ، فإذا هو : أنا الله ذوبكة خلقتها يوم خلقت السموات والأرض وصورت الشمس والقمر ، وحففتها بسبعة أملاك حفاً لا تزول حتى يزول أخشابها ،

مبارك لها في الماء واللبن ، فهذا عن بعض الجاهلية عن رجل يهودي عن
خط سرياني في وصف بلد الله الحرام ببعض ما لا يتحقق صحته ولا
فساده أهل الإسلام ولم ينكره أحد من الأعلام .